رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني والنوع الاجتماعي

كارن بارنز (Karen Barnes)
بيتر ألبريتشت (Peter Albrecht)

مركز جنيف
للرقابة الديموقراطية
على القوات المسلحة

DCAF

معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب
من أجل النهوض بالمرأة

رقابة المجتمع المدني
على القطاع الأمني والنوع الاجتماعي

كارن بارنز (Karen Barnes)
بيتر ألبريتشت (Peter Albrecht)

مركز جنيف
للرقابة الديموقراطية
على القوات المسلحة

الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي

معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب
من أجل النهوض بالمرأة

نبذة عن المؤلفة

كارن بارنز وبيتر ألبريتشت (Karen Barnes and Peter Albrecht) من منظمة الإشعار الدولية

إن منظمة الاشعار الدولية هي منظمة غير حكومية تتّخذ من لندن مقرًا لها، وقد عملت على مدار ما يزيد عن عشرين عامًا على وضع أسس للسلم والأمن الدائمين في المجتمعات التي تعاني من جراء النزاعات المسلّحة. يركز منهج المنظمة المتعدد الجوانب، سواء داخل المناطق المتعددة أو عبرها، على وضع سياسات وممارسات تعمل على تفعيل بناء السلام والمساعدة في بناء المهارات والقدرات من خلال التدريب.

ويرتكز عمل المنظمة الاقليمي في البحيرات الأفريقية العظمى وغرب أفريقيا وجنوب القوقاز والنيبال وسييراليون وسريلانكا والفيليبين وكولومبيا. وتعمل مشروعات الحركة المتخصصة على المستويات المحلية والاقليمية والدولية مع التركيز على القضايا المتشابكة الضرورية لبناء السلام المستدام، ويشمل ذلك مجالات الأعمال والاقتصاد والنوع الاجتماعي والحكم والمساعدات والأمن والقضاء.

المحررون

ميجان باستيك وكريستن فالاسيك (Megan Bastick and Kristin Valasek) من مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة.

شكر وتقدير

يودّ مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة أن يُعرب عن شكره وتقديره للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي (Spanish Agency for International Development Cooperation (AECID))
التي تكرّمت بتمويل هذا المشروع.

نتقدم بالشكر للسادة الآتية أسماؤهم نظرًا لإسهاماتهم وتعليقاتهم القيّمة على مسودات هذا التقرير وهم: شارون بهجوان رولز (Sharon Bhagwan-Rolls) ومارينا كاباريني (Marina Caparini) وسام كوك (Sam Cook) وليماه جبوي (Leymah Gbowee) وجيجي جيا (Giji Gya) وفرانك كامونجا (Franck Kamunga) ونيك كيليك (Nick Killick) ومينا ليتيكانين (Minna Lyytikäinen) وإليزابيث بورتر (Elisabeth Porter) ومعهد الأمم المتحدة الدولى للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. كما نتقدم بالشكر إلى بنيامين باكلاند (Benjamin Buckland) وأنتوني دراموند (Anthony Drummond) وماجيهو تاكشيتا (Mugiho Takeshita) لمساعدتهم في عملية التحرير وإلى أنجا إبنوثر (Anja Ebnöther) للجهد الذي بذلته في توجيه المشروع.

رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره على إصلاح القطاع الأمني

تعتبر هذه الأداة عن رقابة المجتمع المدني للقطاع الأمني والنوع الاجتماعي جزءًا من رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني. ورزمة الأدوات هذه، المصممة لوضع مقدمة عملية للمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتقديمها إلى ممارسي إصلاح القطاع الأمني وصانعي السياسات، تشتمل على ١٢ أداة ومذكرات تطبيقها:

١- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني
٢- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح جهاز الشرطة
٣- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع الدفاع
٤- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع العدالة
٥- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الجنائي
٦- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح إدارة الحدود
٧- النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني
٨- النوع الاجتماعي وأثره في صناعة سياسة الأمن القومي
٩- النوع الاجتماعي وأثره في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني
١٠- النوع الاجتماعي وأثره في القوات العسكرية وشركات الأمن الخاصة
١١- النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله
١٢- النوع الاجتماعي وأثره في تدريب عناصر القطاع الأمني
ملحق خاص بالقوانين والمواثيق الدولية والإقليمية

يتقدم كل من مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بجزيل الشكر والامتنان إلى وزارة الخارجية النرويجية لمساهمتها في إنتاج رزمة الأدوات هذه.

مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة

يساعد مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة على إدارة القطاع الأمني وإصلاحه بطريقة جيدة. كما ويجري المركز أبحاثًا حول الممارسات الجيدة في هذا المجال ويشجع على تطوير المعايير المناسبة في هذا الخصوص على المستويات المحلية والدولية ويقدم التوصيات المتعلقة بالسياسات كما ويقدم المشورة والبرامج المساعدة في هذا الشأن على المستوى الداخلي. ومن بين شركاء المركز: الحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والأجهزة العاملة في القطاع الأمني

مثل أجهزة الشرطة والسلطة القضائية ووكالات المخابرات وخدمات أمن الحدود والجيش.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا / مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان

يعتبر مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إحدى المؤسسات الرئيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والذي يتعلق عمله بالبعد الإنساني في مجال الأمن، وهو مفهوم واسع النطاق يشمل حماية حقوق الإنسان وتنمية المجتمعات الديمقراطية مع الاهتمام الخاص بالانتخابات وبناء وإدارة المؤسسات وكذلك العمل على تعزيز دور القانون ودعم الاحترام الحقيقي وتعزيز التفاهم المشترك بين الأفراد والدول أيضًا. وقد أسهم المكتب في تطوير رزمة الأدوات هذه.

معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

يعتبر معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة الهيئة الوحيدة من بين هيئات الأمم المتحدة التي يعهد إليها بتطوير برامج بحثية تسهم في تعزيز مكانة المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين عبر العالم. ويعمل المعهد من خلال بناء تحالفات مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المدنية إضافة إلى الأجهزة الأخرى الناشطة في هذا المجال، وذلك بهدف تحقيق ما يلي:

- إجراء أبحاث قابلة للتنفيذ من منظور النوع الاجتماعي والتي تؤثر تأثيرًا فاعلاً على السياسات والبرامج والمشاريع؛
- وضع آلية مشتركة لإدارة المعرفة وتبادل المعلومات؛
- دعم قدرات أصحاب المصالح الرئيسيين لإدخال المفاهيم حول النوع الاجتماعي عند وضع السياسات والبرامج والمشاريع.

حقوق طبع صورة الغلاف محفوظة
© REUTERS/Stephanie McGehee, ٢٠٠٦

حقوق الطبع محفوظة لمركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا / مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة – ٢٠٠٨.

جميع حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع الدولي ISBN ٩٧٨-٩٢-٩٢٢٢-١٢٢-٥

يكون الاقتباس على النحو التالي: كارين بارنز (Karen Barnes) وبيتر آلبريشت (Peter Albrecht). "رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني والنوع الاجتماعي". "رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره على القطاع الأمني". المحررون ميجان باستيك (Megan Bastick) وكريستن فالاسيك (Kristin Valasek). مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا / مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة – ٢٠٠٨.

قام مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) بالترجمة إلى اللغة العربية

مراجعة اللغة العربية: انتصار ابوخلف

قائمة المحتويات

المختصرات

١–مقدمة ٩

٢–ما هو دور رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني؟ ٩

٢–١ ما هو تعريف المجتمع المدني؟ ٩

٢–٢ كيف يتم إشراك المجتمع المدني في الرقابة على القطاع الأمني؟ ١٠

٢–٣ ما هي التحديات التي تواجه إشراك المجتمع المدني في الرقابة على القطاع الأمني؟ ١٠

٣– ما هو سبب أهمية النوع الاجتماعي في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني؟ ١١

٣–١ تعزيز الملكية المحلية ١٢

٣–٢ وضع آليات رقابة فاعلة وشاملة من خلال إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي ١٢

٣–٣ تعزيز الرقابة من خلال إشراك المنظمات النسائية ١٣

٤– كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني؟ ١٤

٤–١ جهات مراقبة القطاع الأمني ١٤

٤–٢ الأبحاث وجمع المعلومات ١٦

٤–٣ عمليات مراجعة مسائل النوع الاجتماعي ١٧

٤–٤ تحليل ميزانية النوع الاجتماعي ١٨

٤–٥ التأييد وزيادة الوعي ١٩

٤–٦ العمل مع وسائل الإعلام ٢١

٤–٧ تدريب أفراد القطاع الأمني على المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي ٢٣

٤–٨ المنظمات النسائية ٢٤

٤–٩ شبكات المجتمع المدني ٢٦

٤–١٠ منظمات المجتمع المدني المتجاوبة مع النوع الاجتماعي ٢٧

٥– إدخال النوع الاجتماعي في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني في سياقات محددة ٢٨

٥–١ الدول في مرحلة ما بعد النزاع ٢٨

٥–٢ الدول في المرحلة الانتقالية والدول النامية ٢٩

٥–٣ الدول المتقدمة ٣١

٦–التوصيات الرئيسية ٣٣

٧–مصادر إضافية ٣٤

المختصرات

APG:	المجموعة البرلمانية المشتركة
CSOs:	منظمات المجتمع المدني
EP:	البرلمان الأوروبي
EU:	الاتحاد الأوروبي
GAPS:	عمل النوع الاجتماعي من أجل السلم والأمن
GBV:	العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي
NAP:	خطة عمل وطنية
NGOs:	منظمات غير حكومية
SEA:	الاستغلال والإساءة الجنسية
SSR:	إصلاح القطاع الأمني
STIs:	الأمراض المنقولة جنسيًا
WIPNET:	المرأة في شبكة بناء السلام
WOZA:	نساء زيمبابوي انهضن
WRC:	حملة الشريط الأبيض
UN:	الأمم المتحدة
UN SCR 1325:	قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن

رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني والنوع الاجتماعي

١ مقدمة

يعتبر هذا التقرير مقدمة لأهمية ومزايا إدخال مسائل النوع الاجتماعي في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني ويشمل كذلك أمثلة عملية وتوصيات حيث يمكن أن يسهم المجتمع المدني في عملية الرقابة على القطاع الأمني من أوجه عدة بما في ذلك الآليات الرسمية وغير الرسمية. كما سيضمن تناول المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وإشراك المرأة والمنظمات النسائية بشكل كامل في جعل هذه الآليات تشاركية وشاملة. وكذلك ستسهم آليات رقابة المجتمع المدني المتجاوبة مع النوع الاجتماعي بفاعلية أكثر لضمان تلبية احتياجات واهتمامات المرأة والرجل وأخذها بعين الاعتبار ولوقوع على عاتق القطاع الأمني مسؤولية حماية جميع أفراد المجتمع.

ويعتبر القطاع الأمني الذي يتسم بالشفافية والمساءلة والذي تحكمه قواعد فاعلة المحور الحيوي للعملية الديموقراطية، كما أن رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني إنما هي آلية مهمة لدعم تحقيق هذه القيم من خلال توضيح الاحتياجات والاهتمامات الأمنية للمجتمع وتوصيلها إلى صانعي السياسة وكذلك من خلال توفير الخبرة والمراقبة من جانب خدمات أمن الدولة. وفي المقابل يمكن أن تتسبب القوات الأمنية ضعيفة التنظيم وغير المسؤولة إلى زيادة انعدام الأمن وسوء تخصيص الموارد وتقويض جهود الإدارة الرشيدة. وعلاوة على ذلك، فيمكن أن تستخدم القوات الأمنية التي تدار بطريقة غير ديموقراطية بكل سهولة للأغراض الحزبية أو قد تتسبب كذلك في استفحال احتكار الدولة لاستخدام القوة.[١] كما أن الرقابة على سياسات ومؤسسات وبرامج وإجراءات وعمليات إصلاح القطاع الأمني هي إحدى الطرق لضمان تعزيز القطاع الأمني لمعايير حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وقد وضع هذا التقرير ليكون مصدرًا تستقي منه منظمات المجتمع المدني المنخرطة في رقابة القطاع الأمني والمنظمات التي تسعى للعب دور أكثر فاعلية في هذا الشأن. كما يعني هذا التقرير صانعي السياسات والمسؤولين في الحكومات المحلية والمنظمات الاقليمية والدولية والدول المانحة حول العالم والضالعة في صياغة وتنفيذ عمليات إصلاح القطاع الأمني والتي قد يكون لها دور فاعل في تعزيز إشراك المجتمع المدني ودعمه.

ويشمل هذا التقرير:

- وصف لدور المجتمع المدني في آليات المراقبة.
- المغزى من وراء إدخال مسائل النوع الاجتماعي والطرق التي يمكن من خلالها تعزيز الرقابة ودعمها.
- نقاط الانطلاق لإدخال النوع الاجتماعي في مختلف جوانب رقابة المجتمع المدني بما في ذلك النصائح العملية والأمثلة.
- نظرة شاملة على إدخال النوع الاجتماعي في رقابة المجتمع المدني في الدول التي تمرّ في مراحل ما بعد النزاع وتلك المارة في مراحل انتقالية، والدول النامية والدول المتقدمة.
- التوصيات الرئيسية
- المصادر الأخرى

٢ ما الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في الرقابة على القطاع الأمني؟

٢-١ ما هو المجتمع المدني؟

يفهم المجتمع المدني على أنه الحيز السياسي بين الأفراد والحكومة:

> المجتمع المدني هو عبارة عن نطاق موازي للدولة والسوق غير أنه منفصل عنهما حيث يتجمع فيه المواطنون بحرية تبعًا لاهتماماتهم الخاصة فهو بذلك يشمل قطاع تطوعي مستقل بذاته مكون من أفراد يتحدون بشكل رسمي لأغراض غير هادفة للربح في شكل منظمات غير حكومية ومنظمات مجتمعاتية وهيئات دينية واتحادات مهنية واتحادات عمالية ومجموعات طلابية ورابطات ثقافية وغيرها.[٢]

ويضطلع المجتمع المدني بمجموعة من المهام في أي مجتمع تتمثل فيما يلي:

- تمثيل المكونات المتنوعة داخل المجتمع.
- تقديم الخبرة الفنية إلى صانعي السياسة والمؤسسات الحكومية.
- بناء قدرات المنظمات غير الحكومية والجهات الأخرى.
- توصيل وتقديم الخدمات بدلاً من الدولة.
- توفير مساحة للتفاعل والتواصل الاجتماعي.[٣]

كما تم إدراج وسائل الإعلام في هذا التقرير اعترافًا بدورها الحيوي في توصيل مسؤوليات الدولة وأدوارها إلى المجتمع المدني وكذا في العمل كقناة لتوصيل اهتمامات ومطالب المجتمع المدني إلى صانعي السياسة.

٢-٢ كيف يتم إشراك المجتمع المدني في الرقابة على القطاع الأمني؟

قد تكون رقابة المجتمع المدني داخلية أو خارجية، وقد تتم على مستويات مختلفة وقد تحدث على عدة مستويات مختلفة ومن خلال عدة جهات. ويمكن القيام بالمراقبة الخارجية على القطاع بطريقتين رئيسيتين؛ الأولى من خلال جعل القطاع الأمني مسؤولاً بشكل مباشر أمام المجتمع، والثانية من خلال مساءلة السياسيين والمسؤولين الحكوميين داخل الحكومة عن تصرفات القطاع الأمني. ومن بين أهم جهات الرقابة المعروفة البرلمانات والمحاكم الدستورية وجهات المساءلة ومكافحة الفساد العامة وأمناء المظالم.

يتطلب إدخال **رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني**، بما في ذلك رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني، المشاركة الفعالة من جانب منظمات المجتمع الأمني في تحديد السياسات الأمنية والإشراف على مؤسسات القوى الفاعلة في القطاع الأمني وممارساتها.[٤] ويهدف ذلك إلى ضمان دمج المجتمع واهتمامات القاعدة الشعبية ورؤيته في ما يتعلق بتوفير الأمن الداخلي والخارجي ودعم الملكية المحلية والاستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تدعم رقابة المجتمع المدني بشكل نموذجي المعايير الديموقراطية المقبولة عالميًا بشأن الشفافية والمساءلة. ويمكن أن تدخل رقابة المجتمع المدني في المستويات المحلية والوطنية والاقليمية والدولية، ويمكن أن تشمل مشاركة منظمات المجتمع المدني في آليات الرقابة الرسمية وغير الرسمية.

ويضم القطاع الأمني ما يلي:

- **القوى الأمنية الرئيسية الفاعلة** وتشمل: القوات المسلحة وقوات الشرطة والدرك والقوات العسكرية المساعدة والاستخبارات والخدمات الأمنية وحرس الحدود وسلطات الجمارك.
- **الإدارة الأمنية وجهات الرقابة** وتشمل: البرلمان واللجان التشريعية التابعة له والحكومة/السلطة التنفيذية وتشمل وزارات الدفاع والداخلية والخارجية وجهات الأمن القومي الاستشارية والسلطات التقليدية والعرفية وجهات الإدارة المالية.
- **مؤسسات القضاء وسيادة القانون** وتشمل: وزارات العدل والسجون وخدمات التحقيق الجنائي والادعاء والسلطة القضائية وأنظمة القضاء التقليدي والعرفي الأخرى ومفوضيات حقوق الإنسان وأمناء المظالم.
- **القوات الأمنية غير النظامية** وتشمل: جيوش التحرير وجيوش حرب العصابات ووحدات الحراسة الخاصة وشركات الأمن الخاصة وشركات الجيوش الخاصة وميليشيات الأحزاب السياسية.[٥]

وتعتبر ثقافة المشاركة والشفافية عنصرًا أساسيًا للقطاع الأمني الديموقراطي والفاعل، ويمكن تسهيل ذلك من خلال مشاركة المجتمع المدني. وتوفر خبرة المجتمع المدني واهتماماته المستقلة بذاتها ضوابط وتوازنات مهمة فيما يتعلق بسلطة الدولة لتحديد الأمور الأمنية والدفاعية. وما يفوق ذلك أهمية أن إدخال القوى الفاعلة في المجتمع المدني في الرقابة يقدّم إلى صانعي السياسة مجموعة واسعة من وجهات النظر والاهتمامات والمعلومات والبدائل. ومع ذلك، فمن المهم الإقرار بأن منظمات المجتمع المدني ليست دائمًا ديموقراطية أو ممثلة لاحتياجات المجتمع واهتماماته،ولذلك فإن إشراكها لن يؤدي تلقائيًا إلى الرقابة الفعالة.

وفيما يلي الطرق الرئيسية التي يمكن أن تشارك بها منظمات المجتمع المدني في الرقابة على القطاع الأمني:

- **تشكيل مصدرًا استشاريًا للسياسة والخبرة الفنية** لإطلاع صانعي السياسة والتعريف باحتياجات المجتمع واهتماماته المتعلقة بالمسائل الأمنية.
- **تعزيز الملكية المحلية والإدماج** من خلال مشاركة المجموعات المتنوعة في المناقشات حول المسائل المتعلقة بالأمن.
- **العمل كمراقب لمساءلة السلطات** عن تصرفاتها من خلال الضغط وحملات التوعية العامة أو توجيه الضغط المباشر من قبل المجتمع.
- **تسهيل الحوار والتفاوض** بين صانعي السياسة ومؤسسات ومسؤولي القطاع الأمني وبين المجتمع.
- **حملات التأييد** التي تعمل على زيادة الوعي في ما يتعلق بالمشكلات والمخاوف الأمنية الرئيسية وانتهاكات حقوق الإنسان واختلاس الأموال أو الانتهاكات الأخرى من هذا القبيل.
- **تقديم الخدمات** وتأمين موارد الأمن والعدالة البديلة في الحالات التي تكون فيها الدولة غير قادرة و/أو لا نية لها بالاضطلاع بهذه الأدوار، أو عندما يكون المجتمع المدني هو أفضل من يقدّم هذه الخدمات.

٢-٣ ما هي التحديات التي تواجه إشراك المجتمع المدني في الرقابة على القطاع الأمني؟

يمكن لعدد من التحديات أن تحدّ من قدرات المجتمع المدني على المشاركة في الرقابة على القطاع الأمني، وتتلخص فيما يلي:

- **ثقافة الكتمان** التي تحيط بالقطاع الأمني تزيد من صعوبة محاولات تنظيم العامة أو إطلاعها على سياسات القطاع وأنشطته.
- **منح مخاوف الأمن القومي الأولوية** على حساب الحريات المدنية وحقوق الإنسان تيعني خلق نطاقاً أضيق للمطالبة بمساءلة القطاع الأمني.
- **نقص الخبرات والقدرات** بين منظمات المجتمع المدني للمشاركة في المسائل المتعلقة بالقطاع الأمني.
- **فقدان الثقة و/أو الشفافية** بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الأمني قد يؤدي إلى صعوبة وصول هذه المنظمات إلى صانعي السياسة الرئيسيين والتأثير في وضع السياسات الأمنية والقضائية والبرامج، كما يعتبر فقدان الثقة والتعاون بين هذه المنظمات نفسها عامل تقويض.
- **قلة استقلالية منظمات المجتمع** المدني حيث أنها إما ممولة أو مملوكة من أعضاء في القطاع الأمني، ما يهدد استقلاليتها.
- **قلة دعم المانحين** فيما يتعلق بشفافية وديموقراطية مساءلة للقطاع الأمني لصالح المساعدة الفنية والكفاءة ضمن القطاع الأمني والتي تستبعد التأكيد على تعزيز رقابة المجتمع المدني.[٦]
- **انقسام المجتمع المدني** مع عجز المنظمات عن التعاون أو التأييد الجماعي بشأن المسائل المتعلقة بالرقابة على القطاع الأمني. فمن الممكن أن تقع منظمات المجتمع المدني تحت سيطرة بعض الجماعات والمنظمات الأخرى مما قد يؤدي إلى تهميش دور المنظمات أو المجموعات النسائية أو الريفية، ويكون من الصعب عليها المشاركة في آليات الرقابة.

إن منظمات المجتمع المدني غير متجانسة وقد تتنوع طبيعتها وقدرتها وتركيبتها تنوعًا كبيرًا في بعض السياقات المحددة. وهذا التنوع يقدّم التحديات والفرص. فتنوع منظمات المجتمع المدني هو أحد أهم نقاط القوة في المجتمع المدني، حيث تمكنها ثروتها من المعرفة والخبرة ووجهات النظر والأولويات المختلفة من تقديم إسهامات مهمة في العديد من المجالات والمسائل. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تكون منظمات المجتمع المدني أداة جيدة للرقابة على القطاع الأمني انطلاقًا من أن وضعها المستقل قد يمكنها من أن تلعب دورًا حاسمًا في أمن الدولة والقوى الفاعلة فيه.

وهذا من أحد التحديات التي تواجهها المؤسسات المانحة والذي قد ينتهي، للعديد من الأسباب، بالتعاون مع أهم وأكبر المنظمات المدنية على الرغم من أنها قد لا تمثّل مصالح السواد الأعظم من القوى الفاعلة المحلية. فإذا كانت تلك المنظمات لا تتمتع بالشرعية من القطاع الأكبر من المجتمع، أو من الحكومة أو من الأطراف المعنية الأخرى، فهذا يقوض من فعاليتها وقدرتها على المساهمة بشكل بناء في آليات الرقابة. ومن المهم أن يكون لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في الرقابة شبكات تمتد إلى ما وراء المدن الكبرى وجماعات النخبة التي يمكن أن تسيطر في الغالب على المؤسسات الرسمية.

ويعتبر استخدام تنوع وجهات النظر لضمان تمثيل وشرعية على نطاق واسع، مع الإقرار بأن بعض منظمات المجتمع المدني تتمتع بالمزيد من الخبرة والقدرة والنفاذ على آليات الرقابة ما يفوق غيرها، يعتبر تحديًا يواجه منظمات المجتمع المدني نفسها وكذلك القوى الفاعلة الداخلية والخارجية التي تسعى إلى دعم مشاركتها في القطاع الأمني.

٣ ما هو سبب أهمية النوع الاجتماعي في رقابة المجتمع المدني للقطاع الأمني؟

يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى الأدوار والعلاقات والسمات الشخصية والمواقف والسلوكيات والقيم التي يعزوها المجتمع للمرأة والرجل. وعلى ذلك يشير لفظ "النوع الاجتماعي" الى الاختلافات المكتسبة بين الرجل والمرأة بينما يشير لفظ "الجنس" إلى الاختلافات البيولوجية بين الأنثى والذكر. وتتنوع أدوار النوع الاجتماعي تنوعًا هائلاً ضمن الثقافات وعبرها وقد تتغير بمرور الزمن، كما لا يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى المرأة والرجل فحسب بل يشمل العلاقات بينهما.

يقوم توجيه النوع الاجتماعي على عملية تحديد الاحتياجات اللازمة للمرأة والرجل في أي عمل يخطط له، ويشمل ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج في جميع المجالات وعلى كل المستويات.[٧]

لمزيد من المعلومات أنظر إلى التقرير الخاص بالنوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني

ويكمن دور أية عملية رقابية إنما هو، في المقام الأول، في تعزيز المؤسسات والسياسات والآليات القائمة لضمان خضوع القطاع الأمني للمساءلة عن الأمور المالية وتصرفاته. وهناك طرق مختلفة يمكن من خلالها إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمشاركة الكاملة للمنظمات النسائية التي تعزز رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني بما في ذلك دعم المشاركة المحلية والفاعلية والمساءلة.

الامتثال للالتزامات التي تمليها القوانين والمواثيق الدولية

إن الأخذ بزمام المبادرة لإدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في رقابة المجتمع المدني للقطاع الأمني مسألة ضرورية للانصياع للقوانين والمواثيق والمعايير الدولية والاقليمية الخاصة بالنوع الاجتماعي وأثره على الأمن، ومنها:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)
- إعلان ومنهاج عمل بكين (١٩٩٥)
- قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن (٢٠٠٠)

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى ملحق رزمة الأدوات بشأن القوانين والمواثيق الدولية والاقليمية.

٣-١ تعزيز الملكية المحلية

"إن إشراك المجتمع المدني في برامج إصلاح القطاع الأمني إنما هو شرط ضروري لضمان توسيع قاعدة الملكية المحلية وشموليتها لنصل في الأخير إلى الاستدامة حيث تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا مهمًا نظرًا لإمكانياتها على توصيل مصالح الجزء الأكبر من المجتمع واهتماماته، وتشجيع عمليات الإصلاح التي تتجاوب مع الاحتياجات الأمنية والقضائية للعامة"

دليل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي بشأن إصلاح نظام الأمن[٨].

في الوقت الذي يمكن أن تأخذ فيه الملكية المحلية بعض الوقت والحوار المستمر والتعاون والاتفاق فيما بين مجموعة من القوى الفاعلة، فهي تشكل عاملاً حاسمًا من أجل إيجاد القطاع الأمني الذي يتّسم بالديموقراطية والشفافية ويخضع للمساءلة. ومع ذلك، فلا تزال الجهات المانحة والقوى الخارجية تفرض في بعض الأحيان نماذج وسياسات وبرامج على الأطراف المحلية المعنية حتى إذا لم تكن تعكس أولوياتها أو مصالحها.[٩] كما أن للمناهج المتفارقة المستويات، من المستوى الأعلى الى المستوى الأدنى، عواقب وخيمة حيث أن إملاء الملكية المحلية هو مسألة احترام وضرورة واقعية، فالقاعدة الأساسية تفضي أن عمليات الإصلاح التي لا توضع ولا تدار من جانب القوى المحلية لا يحتمل أن تنفذ على النحو الصحيح المستدام. وفي حالة غياب الملكية المحلية فإن فشل إصلاح القطاع الأمني هو أمر حتمي".

ويمكن أن يؤدي إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي إلى إيجاد الملكية المحلية ودعمها، وذلك بالتأكيد على إشراك كلّ من المرأة والرجل في تطوير عملية إصلاح القطاع الأمني أو إصلاحها كونها تعكس مجتمعاتهم وبلدانهم. كما يؤكد على أهمية إشراك المنظمات النسائية كطرف معني رئيسي (أنظر ٣-٣). وعلاوة على ذلك، ومن دون وجود الملكية المحلية، وخاصة من دون إشراك وجهات نظر القوى الفاعلة المحلية في إصلاح أو تعزيز القطاع الأمني، ستصبح عملية إدخال منهج متجاوب مع النوع الاجتماعي عملية شبه مستحيلة. ومن ضرورات عملية إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في القطاع الأمني المشاركة مع جميع أفراد المجتمع لتحديد أدوارهم ومسؤولياتهم وقدراتهم والتعرف على احتياجاتهم واهتماماتهم، ذلك لأن كل ذلك يتعلق بتقديم الخدمة الأمنية ويمكن التوصل إلى عملية بلورة هذا المفهوم فقط في حالة إشراك القوى الفاعلة المحلية بقوة في المسائل المتعلقة بالأمن.

أقرّت الجهات المانحة، مثل وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أنه من دون الملكية المحلية لا يمكن لعملية إصلاح القطاع الأمني أن تحقق نجاحًا.[١٠] وفي الوقت الذي يعتمد فيه جزء كبير من نطاق الملكية المحلية لإصلاح القطاع الأمني على قدرة المجتمع في المشاركة والإرادة السياسية للحكومة في وضع منهج شامل، يمكن أيضًا أن تلعب القوى الخارجية دورًا في دعم مشاركة أوسع في البرامج والمشروعات التي تقوم بها القوى المحلية.[١١]

٣-٢ وضع آليات رقابة فاعلة وشاملة من خلال إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي

تعتبر المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي ذات أهمية بالنسبة لرقابة المجتمع المدني لأسباب عدة، ليس فقط بسبب مساعدتها على إدراك أن المجتمع لا يتكوّن من مجموعة متجانسة، لكنها تساعد أيضًا على التعرف على مختلف الاحتياجات والاهتمامات الأمنية. كما يمكن أن تختلف أدوار ومسؤوليات الرجل والمرأة فيما يتعلق بالقطاع الأمني اختلافًا كبيرًا، ويكون ذلك في الغالب نتاج الأفكار المتراكمة اجتماعيًا عن النوع الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، غالبًا ما يعتبر الرجال موفري الأمن لأسرهم ومجتمعاتهم والأكثر عرضة للعنف المسلح، أما المرأة فلديها احتياجات أمنية محددة مثل الحماية من العنف الأسري والذي لا يتعامل معه القانون أو النظام القضائي على النحو المناسب. وبما أن القطاع الأمني ملزم بتقديم الخدمة الأمنية وتحقيق العدالة لكل من المرأة والرجل، فمن الضروري أن تضم عمليات رقابة المجتمع المدني المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في المهمة الرقابية لضمان عمل الأنظمة والمؤسسات القائمة على حماية احتياجات الجميع وليس فقط الشرائح المعروفة والمميزة داخل المجتمع.

يمكن للمجتمع المدني، من خلال مهامه في التقييم والمراقبة والإشراف، أن يظهر المبعدين عن صناعة القرار في القطاع الأمني، وشرائح المجتمع الأقل وصولاً إلى أو مشاركة في أو ملكية آليات وبرامج حماية القطاع الأمني. كما أن ضمان مشاركة الأصوات المهمشة كجزء من العملية يلعب دورًا مهمًا في كلّ من آليات الرقابة، مما قد يؤدي بدوره إلى إشراك المنظمات النسائية في العمليات الأمنية.[١٢]

ويمكن للمؤسسات والأفراد المشاركين في تقديم الخدمة الأمنية أن تشكّل أحيانًا مصدرًا لانعدام الأمن لعموم المجتمع وخاصة المرأة والمجموعات المهمشة التي تعاني من العنف على أيدي قوات الأمن. وهذا العنف، الذي يتضمن أيضًا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، سببه أفراد القطاع الأمني أو ناشئ عن الإجراءات التشريعية والسياسات والمؤسسات التي تشكل سيادة القانون. وفي حال عجزت آليات رقابة المجتمع المدني عن أخذ المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي بعين الاعتبار، فقد تستمر مؤسسات وسياسات وإجراءات القطاع الأمني المتوارثة في غض الطرف عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ضد المرأة والرجل والفتاة والصبي، وعدم المساواة بين النوع الاجتماعي والممارسات الاستثنائية، وهذا في حد ذاته يعد مبررًا قويًا لإدخال وجهات نظر جميع المجموعات داخل المجتمع في آليات رقابة المجتمع المدني.

كما أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الرقابة لا تقتصر على المؤسسات والإجراءات الرسمية فحسب، بل تتعدى ذلك إلى النظر في العوامل الأقل تحديدًا مثل التقاليد والثقافة السياسية وقواعد السلوك الأخرى غير الرسمية التي تلعب دورًا في تحديد مدى مساءلة القطاع الأمني.[١٣] وتعتبر قوى النوع الاجتماعي المحركة قوة فعالة في تشكيل جميع هذه العوامل، وبالتالي فهم تأثيرها على القطاع الأمني وتسليطها الضوء على نقاط الانطلاق والآليات تضفي مزيدًا من الممارسات المسؤولة والشفافة.

٣-٣ تعزيز الرقابة من خلال إشراك المنظمات النسائية

تعتبر منظمات المجتمع المدني النسائية في الغالب موارد غير مستغلة عندما يتعلق الأمر بضمان الرقابة الفاعلة على القطاع الأمني. وفي الحالات التي تعجز فيها الدولة عن توفير الأمن وتحقيق العدالة لجميع أفراد المجتمع، يمكن لمنظمات المرأة المشاركة في توفير أماكن آمنة لضحايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وتأييد الإصلاح القانوني المتجاوب مع النوع الاجتماعي وزيادة الوعي بين الرجل والمرأة بشأن حقوقهم الإنسانية ومسؤولية الدولة في توفير الحماية لهم وتوفير الخدمات الأخرى وبناء قدراتهم داخل مجتمعاتهم بحيث لا يمكن التغاضي عن خبراتها ووجهات نظرها بشأن الاحتياجات الأمنية والقضائية لمختلف المجموعات. وتعزز المنظمات النسائية الرقابة المتجاوبة مع النوع الاجتماعي على القطاع الأمني من خلال ما يلي:

- تقديم المشورة بشأن السياسة المتجاوبة مع النوع الاجتماعي لدعم الشفافية والمساءلة والتجاوب.
- مراقبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية والاقليمية والسياسات المحلية والمؤسسية بشأن المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بمؤسسات القطاع الأمني.
- توفير بناء قدرات الحكومة والجهات الرقابية بشأن المسائل المتعلقة بالأمن والنوع الاجتماعي.
- المساعدة في ضمان شمولية الرقابة وتجاوبها مع احتياجات المجتمع من خلال تحديد التهديدات والمشكلات الأمنية التي تواجه الأفراد والمجتمعات ولا سيما المجموعات المهمشة.
- تسهيل الحوار والتفاوض بين المجتمعات المحلية وجهات الرقابة على القطاع الأمني.
- زيادة وعي العامة حول كيفية إخضاع مؤسسات القطاع الأمني للمساءلة من خلال الإبلاغ عن تجاوزات الشرطة على سبيل المثال.
- دعم دور المرأة في صنع القرار والقيادة داخل مؤسسات القطاع الأمني وجهات الرقابة.

وهناك ميزة أخرى من إشراك المنظمات النسائية في الرقابة على القطاع الأمني ألا وهي قدرتها على التجمعات التي يصعب الوصول إليها. وبفرض ما يقال عن أن المرأة هي الأقل تهديدًا، فيمكن لها أن تشارك بشكل أكبر في سياقات النزاع حيث يكون لديها مزيد من المعلومات الدقيقة ووجهات النظر بشأن الاحتياجات الأمنية لأفراد المجتمع الأكثر تضررًا. لكن، بينما يعتبر ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة والمنظمات النسائية خطوة واحدة نحو جعل منظمات المجتمع المدني ممثلة بالفعل، فلن يكون ذلك وحده كفيلاً بتحقيق المساواة بين الجنسين. كما أنه من المهم تضمين المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في جميع مراحل رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني لضمان أخذ اهتمامات واحتياجات ومصالح الرجل والمرأة بعين الاعتبار (لمزيد من المعلومات في هذا الشأن، أنظر إلى القسم ٥).

وفي الواقع، من الصعب ضمان إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي بشكل كامل في رقابة المجتمع المدني بسبب نقص الخبرات والموارد والإرادة السياسة والوقت وعوامل أخرى. لكن قد يكون لتطوير استراتيجيات لإدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وإشراك المنظمات النسائية بشكل أكثر فاعلية في هذه العمليات أثر إيجابي على مجمل فعالية رقابة المجتمع المدني، وتشمل بعض هذه النتائج ما يلي:

- التوصل إلى فهم أكثر شمولية للتنظيمات والعمليات الأمنية من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية داخل المجتمع بما في ذلك المرأة والمجموعات المهمشة، حيث

أنها تضيف وجهات نظر مختلفة ومعارف وتجارب إلى الرقابة على القطاع الأمني مانحة الاستيعاب واستراتيجيات بديلة لتحسين العملية الأمنية برمتها في أي سياق معين. كما أن تضمين أدوار المرأة قد يجعل الرجال أن يعيدوا النظر في صورتهم كمقدمي الخدمة الأمنية وفي مخاوف انعدام الأمن لديهم.

- إظهار المسائل الأمنية الرئيسية مثل العنف ضد المرأة بصورة أكثر وضوحًا، ما يمكن آليات الرقابة من أن تحدد وتراقب وتناصر هذه المسائل بشكل أكثر فاعلية.
- تعزيز شرعية آليات الرقابة من خلال مشاركة وتمثيل احتياجات ومصالح المجتمع بأسره، بدل تلك التي تخص الفئات المهيمنة.

٤ كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني؟

هناك العديد من نقاط الانطلاق من أجل إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني وعمليات إصلاح القطاع الأمني بفاعلية. ويجب إدراك أن هذا لن يحدث تلقائيًا فمن الضروري وجود درجة معينة من الإرادة السياسية والموارد والقدرات حتى تتم عملية إدخال النوع الاجتماعي. وإضافة على ذلك، وكما أن التمويل الكافي يعتبر عامل حسم للرقابة الفعالة، فإن التمويل الموجه تحديدًا إلى إدماج المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي هو أيضًا أمر ضروري.

إن فرص ونقاط الانطلاق لإدخال النوع الاجتماعي في عمليات رقابة المجتمع المدني تتنوع بحسب السياق المحدد، ويشمل ذلك قدرات منظمات المجتمع المدني والاحتياجات الأمنية والقضائية ومؤسسة القطاع الأمني المعنية. وقد يشمل إدخال النوع الاجتماعي في عملية الرقابة، على الإجراءات التالية ولكنه لا يقتصر عليها فقط:

- التأكيد على الشفافية والإجراءات التأديبية المتكافئة.
- تحديد الحد الأدنى من معايير قواعد السلوك والأخلاق لأفراد الخدمة الأمنية.
- التأكيد على تحديد الاحتياجات الخاصة بالنوع الاجتماعي وإدماجها في مؤسسات وممارسات القطاع الأمني.
- تأييد التحاق المزيد من النساء في الخدمات الأمنية وخاصة على مستويات اتخاذ القرار العليا.
- زيادة الوعي بالمسائل الأمنية الرئيسية بين عامة المجتمع وبوجه خاص عندما تتعلق بالمرأة والمجموعات المهمشة.
- توصيل الشكاوى المقدمة من العامة إلى الفرد أو المؤسسة المختصة داخل القطاع الأمني.

إن التوصيات الواردة في هذا القسم إنما هي توصيات عامة، ولمزيد من التوصيات والمعلومات التفصيلية بشأن إشراك المجتمع المدني في الرقابة على القطاع الأمني في سياقات ما بعد النزاع والدول في المرحلة الانتقالية والدول النامية والمتقدمة أنظر إلى القسم ٥.

٤-١ جهات مراقبة القطاع الأمني

يمكن أن يشارك المجتمع المدني في عدة جهات رسمية للرقابة على القطاع الأمني مثل هيئات المراجعة المدنية ولجان الشكاوى العامة وفرق الخبراء الفنيين ومجموعات الرقابة المستقلة، وكذلك عمليات التقييم الموكلة إلى الدولة لجميع نواحي القطاع الأمني مثل السجون وسلوكيات الشرطة وغير ذلك. ويعهد إلى هذه الجهات بمهمة تحديد ومراقبة وتقييم مؤسسات القطاع الأمني، وهي بذلك تعتبر نقطة انطلاق حاسمة لضمان تناول المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وضمان مشاركة المرأة والمنظمات النسائية. كما يمكن للمجتمع المدني المشاركة في آليات الرقابة البرلمانية بالعمل مع أعضاء البرلمان لوضع استجوابات برلمانية حول المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي أو التباحث بشأنها.

أنظر التقرير الخاص بالرقابة البرلمانية، النوع الاجتماعي وأثره على القطاع الأمني

يمكن للمنظمات النسائية،مع الاعتراف بخبرتها ومعرفتها في ما يختص بتوفير الأمن واحتياجات المرأة داخل المجتمع، أن تضفي قيمة مضافة إذا تم تكليفها بدور تشاركي أو تشاوري داخل الجهات الرقابية.

- في **فيجي**، التقت منظمات المجتمع المدني النسائية المتعاونة مع وزارة شؤون المرأة مع مسؤولي الأمن القومي بالحكومة ولجنة مراجعة الدفاع كجزء من عملية المراجعة التي أجريت عام ٢٠٠٣ حيث كانت المنظمات النسائية في وضع يتيح لها إثارة مسائل مهمة تشمل ما يلي:

  – الطريقة التي اعتمدت لإجراء هذه العملية.

  – الأشخاص الذين أخذت مشورتهم.

  – المسائل التي تم تحديدها على أنها تهديدات أمنية.

  – كيفية إدخال المعايير والأعراف الدولية بما فيها قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ في هذه العملية.

  وكانت نتيجة ذلك تقديم ورقتين إلى اللجنة شملت توصيات بتعيين وزيرة شؤون المرأة بشكل دائم في مجلس الأمن

القومي وتمثيل المرأة في اللجان الأمنية على مستوى المجالس المحلية والاقليمية.[١٤]

- في **كمبوديا**، تتعاون المنظمات النسائية والمجموعات التي تعنى بحقوق الإنسان كالرباطة الكمبودية لدعم حقوق الإنسان والدفاع عنها مع جهات الرقابة الحكومية في التحقيق في ادعاءات إساءة المعاملة ومراقبة التزام كمبوديا بالقانون الذي تم إقراره مؤخرًا بشأن القضاء على العنف الأسري وحماية الضحايا حيث يمنح هذا القانون الشرطة سلطات أوسع للتدخل في حالات العنف الأسري وتعزيز الموارد القانونية للضحايا. وإضافة إلى أعمال المراقبة، تقدم منظمات المجتمع المدني المساعدة القانونية والأماكن الآمنة للضحايا.[١٥]

وعلاوة على إشراك المنظمات النسائية، يتعين أن يكون هناك تمثيل متساوي بالفعل للرجل والمرأة في الجهات الرقابية، وقد ينشأ النقص الحالي في مشاركة المرأة عن معوقات تتمثل على سبيل المثال فيما يلي:

- عدم إتاحة الوقت أو الفرصة المؤاتية للمرأة للمشاركة بسبب مسؤولياتها الأسرية.
- المواقف الاجتماعية والثقافية التي تعيق المرأة عن المشاركة في مؤسسات القطاع الأمني في الشأن العام.
- نقص المهارات لتقديم مدخلات بناءة.

ويمكن التغلب على العديد من هذه المعوقات من خلال التدريب وزيادة الوعي والسياسات الدفاعية من جانب منظمات المجتمع المدني المشاركة في جهات المراقبة والرقابة، ويسهم ذلك في استفادة جميع آليات المراقبة من خلال التأكيد على تحديد مجموع أشمل من الخبرات والمعارف والموارد.

ومن المهم أيضًا أن يتم تضمين النوع الاجتماعي خلال جميع أنشطة جهات المراقبة وتواجد مؤسسات وعمليات قائمة كافية للتأكد من تحقيق ذلك. ومع ذلك، فقد يكون هناك اتجاه للتغاضي عن إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مراقبة القطاع الأمني أو عدم إدراك أهميتها كونها وثيقة الصلة بالمسائل الأمنية. ومن بين الطرق التي يمكن بها التعامل مع ذلك هي تقديم التدريب للمشاركين في جهات الرقابة على القطاع الأمني لتمكينهم من تحديد الفرص السانحة لإدخال النوع الاجتماعي وتزويدهم بالمهارات العملية مثل كيفية مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان ضد المرأة والفتاة، وقد تفيد قوائم مهام وإرشادات إدخال النوع الاجتماعي في هذا الصدد (أنظر الإطار ١).

الإطار رقم ١ مثال لقوائم مهام النوع الاجتماعي الخاصة بجهات مراقبة القطاع الأمني في سياقات ما بعد النزاع[١٦]

- ✓ هل يؤثر الوضع الأمني على المرأة والرجل والفتاة والصبي بشكل مختلف؟
- ✓ هل المسائل الأمنية المتعلقة بالمرأة والرجل معروفة وهل يتم التعامل مع هذه المخاوف؟
- ✓ هل تشارك المرأة في قوات حفظ السلام؟ إذا كان الأمر كذلك فعلى أي مستوى؟
- ✓ هل تتلقى قوات حفظ السلام تدريبات خاصة بالنوع الاجتماعي قبل نشرها وخلال مهمتها؟
- ✓ ما الدور الذي تؤديه المرأة في الجيش والمجموعات المسلحة والشرطة أو أية مؤسسات أمنية أخرى مثل خدمات المخابرات وشرطة الحدود والجمارك والهجرة وخدمات تنفيذ القانون الأخرى (وما نسبة تمثيلها في القوات/المجموعات بالدرجة والفئة)؟
- ✓ هل يمكن أن تعتبر إجراءات دعم ضمان جعل المرأة جزء من الجيش أو الشرطة أو المؤسسات الأمنية الأخرى؟
- ✓ ما هي الاحتياجات الأمنية للمرأة والرجل في الجيش والمجوعات المسلحة؟
- ✓ هل يتم تقديم تدريب خاص بالنوع الاجتماعي للجيش أو القوات الأمنية؟

يمكن الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني التي لديها القدرة على البحث والتحليل مثل المراكز الأكاديمية وبيوت الخبرة ومعاهد السياسة لتقديم نتائجها إلى جهات الرقابة على القطاع الأمني، وقد يكون من المهم بوجه خاص طلب مشورة منظمات المجتمع المدني التي لديها الخبرة الفنية على سبيل المثال في إصلاح التشريعات التمييزية بشأن المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي تنظر فيها جهات الرقابة.

! نصائح بشأن إشراك منظمات المجتمع المدني في الجهات الرقابية من أجل إدخال النوع الاجتماعي

- تقديم تدريب بشأن النوع الاجتماعي لجهات الرقابة على القطاع الأمني بما في ذلك المشاركين من منظمات المجتمع المدني لتعزيز قدراتهم وإدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
- وضع قوائم مهام خاصة بالنوع الاجتماعي لمختلف أنشطة الرقابة والتقييم لضمان إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي بشكل منظم.

- التأكيد على مشاركة المنظمات النسائية و/أو استشارتها.
- المناداة بالمشاركة المتساوية للرجل والمرأة في الجهات الرقابية.

٤-٢ الأبحاث وجمع المعلومات

تعتمد الرقابة الفعالة والدقيقة بشكل كبير على وجود بحث وبيانات واضحة وممثلة وشاملة بشأن أنشطة وسلوك القطاع الأمني. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورًا رئيسيًا في عملية المراقبة المستقلة وجمع المعلومات التي يمكن أن تستخدم في نهاية الأمر إما في كشف النقاب عن الانتهاكات وإخضاع القطاع الأمني للمساءلة بشأن مسؤولياته أو في تحديد مقترحات تتعلق بكيفية تعزيز القطاع. ومع ذلك، فغالبًا ما تبوء عملية البحث وجمع البيانات الخاصة بالقطاع الأمني بالفشل في أخذ المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي بعين الاعتبار.

وكما أوضحنا في بداية هذا التقرير، تتنوع الخبرة والقدرة على فهم طبيعة القطاعين الأمني والقضائي فيما بين الرجل والمرأة. ومن أجل أن تعكس عملية البحث والبيانات سواء التي تم جمعها أو استخدامها من جانب الجهات الرقابية جميع وجهات النظر بدقة، فمن الضروري تصنيفها على أساس الجنس وأن تولي اهتمامًا خاصًا للمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي. كما أنه من المهم أيضًا أن تحوي مؤشرات ومعايير للتغيير متجاوبة مع النوع الاجتماعي لتعزيز تقدم عملية المراقبة والتقييم.[١٧]

الإطار رقم ٢ البيانات المصنفة على أساس الجنس[١٨]

تعتبر البيانات المصنفة على أساس الجنس (أي المعلومات الإحصائية التي تفرّق ما بين الرجل والمرأة) مساهمة ضرورية لإجراء عملية البحث وجمع المعلومات بشأن القطاع الأمني بشكل متجاوب مع النوع الاجتماعي، حيث يمكنها أن توضح التهديدات والاحتياجات الأمنية والقضائية المختلفة وكذلك المفاهيم والموارد التي لدى كل من المرأة والرجل والتي تعتبر بدورها قيّمة للغاية لإجراء إصلاحات متجاوبة مع النوع الاجتماعي.

ويمكن استخدام البيانات المصنفة على أساس الجنس فيما يلي:

- تحديد التهديدات الأمنية والقضائية المختلفة التي يواجهها كل من المرأة والرجل والفتاة والصبي بما في ذلك التهديدات التي تتغير بمرور الوقت.
- تقييم ما إذا كانت الخدمات الأمنية والقضائية تقدّم بالتساوي بين المرأة والرجل والفتاة والصبي.
- وبصفة عامة، تحديد ورصد المشكلات ووضع الخيارات واختيار الأكثر فعالية والاستفادة منها للرجل والمرأة.
- تخصيص الموارد بطريقة أكثر مساواة.
- مراقبة وتقييم السياسات والبرامج الأمنية من حيث تأثيرها على وجه الخصوص على المرأة والرجل والفتاة والصبي.

ويمكن الاستفادة من عملية البحث والبيانات بشأن القطاع الأمني كأساس دقيق لتحديد تأثيرات السياسات والبرامج الأمنية. وحيث أن القوى الفاعلة في المجتمع تتمتع بقدرة أكبر للوصول إلى المجتمعات المحلية من تلك التي تتمتع بها قوات الأمن التابعة للدولة، فهي تكون بذلك في وضع أفضل يمكّنها من جمع هذا النوع من المعلومات، ويكون ذلك نموذجيًا من خلال العمليات التشاركية والتشاورية التي تضم جميع أفراد المجتمع. كما يمكن طرح مبادرات لضمان المشاركة الكاملة للنساء والفتيات وكذلك الرجال والصبيان من المجموعات المهمشة. ففي **أفغانستان** على سبيل المثال، قد يكون من الصعب على النساء المشاركة في المشاورات من دون وجود مرافقين لهن من الذكور. ومن المهم في هذه الحالات ضمان تخصيص منظمات المجتمع المدني الموارد الكافية لتمكينهن من المشاركة (أي توفير المأوى والغذاء لأي من المرافقين في السفر). وإضافة إلى وجود البيانات المصنفة على أساس الجنس، من المهم أيضًا أن تتسم طريقة جمع المعلومات بالشفافية وأن تنشر النتائج على نطاق واسع. كما قد يكون إشراك المنظمات النسائية في عمليات جمع المعلومات وتحليلها أحد الطرق لزيادة وصول المرأة داخل المجتمع وكذلك زيادة الوعي بالاحتياجات والمخاوف الأمنية الخاصة.

وعلاوة على ضمان تصنيف البيانات التي يتم جمعها على أساس الجنس وعلى مشاركة النساء والفتيات في عملية البحث، يمكن تركيز هذه العملية على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء والفتيات (أنظر الإطار ٣). كما يمكن مساعدة المنظمات النسائية التي لديها خبرة في دعم ضحايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي لإجراء دراسات متعمقة في هذا الصدد. غير أنه من المهم أيضًا أن تشمل الدراسات العامة وعمليات توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرأة والفتاة والصبي وأن تطرح أسئلة خاصة بشأن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، ويتعين أن تجرى الأبحاث حول انتشار ومنع انتهاكات حقوق الإنسان داخل المجتمع بصفة عامة وكذلك الانتهاكات التي يرتكبها أفراد القطاع الأمني لحقوق الإنسان.

الإطار رقم ٣ إرشادات بشأن توثيق انتهاكات حقوق الإنسان

"توثيق انتهاكات حقوق المرأة من جانب القوى الفاعلة غير التابعة للدولة: استراتيجيات مقدمة من ناشطين من المجتمعات الإسلامية" – جان بوير (Jan Bauer) وأنيسا هيلي (Anissa Hélie)– الحقوق والديموقراطية والمرأة التي تعيش في ظل القوانين الإسلامية، ٢٠٠٦.

"مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في أفريقيا والإبلاغ عنها: كتيب خاص لناشطي المجتمع"، منظمة العفو الدولي، ٢٠٠٢.

إليزابيث شرادر (Elizabeth Shrader) "طرق قياس أبعاد النوع الاجتماعي للجريمة والعنف" البنك الدولي، ٢٠٠١.

"البحث في العنف ضد المرأة: دليل عملي للباحثين والناشطين" ماري إيلسبرج (Mary Ellsberg) ولوري هيس (Lori Heise) – منظمة الصحة العالمية وبرنامج إدخال وتكييف وسائل منع الحمل PATH، ٢٠٠٥.

وبمجرد جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، يتعين نشرها بالشكل الفعال لضمان تأثيرها من المستوى الأدنى داخل المجتمعات المحلية إلى المستوى الأعلى لصانعي القرار داخل القطاع الأمني وبقية أجهزة الحكومة. وفي أغلب الأحيان، وفي حالة جمع هذه البيانات، قد لا يتم إدخالها فعليًا في سياسات أو تقارير أو تحديدات القطاع الأمني، ولهذا، فمن المهم أن يطالب المجتمع المدني باستخدام هذه الأبحاث والبيانات على نحو فعال، ويمكن إجراء ذلك بعدة طرق منها على سبيل المثال:

- الاتصال المباشر مع صانعي القرار المعنيين العاملين في مختلف مؤسسات القطاع الأمني.
- إطلاق حملات عامة بشأن المسائل الرئيسية المبينة على الأبحاث والبيانات التي تم جمعها.
- جمع هذه الأبحاث والبيانات في شكل تقارير تقييم أو تحليلات أو تقارير موجزة لجميع نواحي القطاع الأمني، والتي يمكن تبادلها على نطاق واسع واستخدامها كأداة لتأييد ومناصرة المشاركة مع مسؤولي الحكومة والأطراف المعنية الأخرى.
- استخدام الطرق المبتكرة لنشر المعلومات كالإذاعات الخاصة بكل مجتمع أو شبكات الانترنت أو مراكز المعلومات الخلوية.
- نقل الأبحاث والبيانات بشكل غير مكتوب (كالملصقات الإعلانية والرسوم الكرتونية والمسرحيات والأغاني وغيرها) لتوصيلها إلى شرائح المجتمع الأميّة.

نصائح لمنظمات المجتمع المدني لتحسين استخدام عمليات البحث وجمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي

- تدريب العاملين بمنظمات المجتمع المدني على طرق إجراء الأبحاث وجمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
- ضمان إدخال البيانات المصنفة على أساس الجنس والأبحاث المتعلقة بالنوع الاجتماعي في تحليلات القطاع الأمني.
- استخدام الأبحاث المتعلقة بالنوع الاجتماعي لتدشين حملات عامة بشأن المسائل المتعلقة بشكل خاص بالمرأة (كالعنف الأسري مثلاً) والرجل (كسوء استخدام الأسلحة الخفيفة).
- وضع استراتيجيات مبتكرة متعددة لنشر الأبحاث المتعلقة بالنوع الاجتماعي وخاصة في المجتمعات الريفية الأميّة والتجمعات النسائية.

٤-٣ عمليات المراجعة الخاصة بالنوع الاجتماعي

تعتبر المراجعات الخاصة بالنوع الاجتماعي وسيلة مخصصة لتحليل عملية أو مؤسسة أو سياسة أو جهة ما من منظور النوع الاجتماعي. وتقدم هذه المراجعات تقييمًا لما قد تم إنجازه بالفعل وما يمكن تحديده كنقطة انطلاق أو فجوات للعمل المستقبلي. وتعتبر عمليات التحديد الخاصة بالنوع الاجتماعي، عند تطبيقها على القطاع الأمني، مفيدة في تحديد مدى تلبية مؤسسات القطاع الأمني لاحتياجات المرأة والرجل والفتاة والصبي، ومدى التمييز في العمل، والمعوقات التي تواجه زيادة مشاركة المرأة، وكذلك تحديد المستوى العام للتجاوب مع النوع الاجتماعي في السياسة والتطبيق. كما يمكن الاستفادة من منظمات المجتمع المدني سواء بصفة مشارك في الجهات الرقابية أو بشكل مستقل على حد سواء في إجراء المراجعات الخاصة بالنوع الاجتماعي إذا كانت لديها الخبرة والموارد المطلوبة والقدرة على الوصول إلى مسؤولي القطاع الأمني.

أنظر التقرير الخاص بتحديد ومراقبة وتقييم النوع الاجتماعي وأثره على القطاع الأمني

نصائح لمنظمات المجتمع المدني الساعية إلى إجراء المراجعات الخاصة بالنوع الاجتماعي

- إدخال المراجعات الخاصة بالنوع الاجتماعي كجزء من عمليات تحديد وتقييم إصلاح القطاع الأمني.

الإطار رقم ٤ مراحل إجراء مراجعة النوع الاجتماعي وأثره على إصلاح القطاع الأمني [١٩]

١-المراجعة: تشكل المراجعة التاريخية نقطة انطلاق مهمة لمراجعة النوع الاجتماعي. فعند إجراء عملية إصلاح القطاع الأمني، يتعين أن يقوم أحد الخبراء بالنوع الاجتماعي من داخل الدولة بإجراء المراجعة. وتعمل هذه المراجعة على توفير نظرة شاملة على المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والتي تتصل ليس فقط بعلاقات النوع الاجتماعي في الدولة التي تجرى فيها المراجعة، بل أيضًا بجوهر المراجعة. وتشمل المراجعة التاريخية معلومات متعمقة يمكن عادة الإستعانة بها كمرجع في المراجعة القادمة.

٢-تقديم التقارير الموجزة ومجموعات التركيز: يتم تطوير محتوى المراجعة من واقع مجموعة واسعة من المقابلات ومناقشات مع مجموعات التركيز. وتعتبر مراجعة المقابلات المعمقة مع القوى ذات الصلة داخل ذلك الجزء المحدد من القطاع الأمني مكونًا مهمًا من مكونات جمع المعلومات.

٣-مراجعة التوثيق: تكمل مراجعة التوثيق مقابلات ومناقشات مجموعة التركيز ويمكن أن توفر مصدرًا مهمًا وتفصيليًا للمعلومات التجريبية، وكذلك أساسًا للمقارنة مع مصادر البيانات الأخرى.
وتتمثل التحديات في هذا الصدد في الوصول إلى الوثائق الضرورية والملفات غير المكتملة وتكاليف العاملين والتغييرات في أسماء البرامج/المشروعات خلال التنفيذ أو إعادة التخطيط وخاصة برامج إصلاح القطاع الأمني التي تقف وراءها الجهات المانحة مما يصعب تحديد الوثائق ذات الصلة.

٤-نشر النتائج: بمجرد الانتهاء من مراجعة النوع الاجتماعي، من المهم نشر النتائج على الأطراف المعنية وخاصة المشتركة في القطاع الذي تجرى مراجعته.

- دمج المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عمليات تحديد أوتقييم آليات القطاع الأمني الدورية.
- الاستمرار في إشراك الأطراف المعنية الرئيسية فيما يتعلق بنتائج المراجعة لضمان تأثيرها على عملية الإصلاح.

٤-٤ تقييم موازنة النوع الاجتماعي

وهناك أداة أخرى للرقابة على القطاع الأمني وهي تحليل موازنة الدفاع والأمن من منظور النوع الاجتماعي. فيما تمثل موازنة الدفاع في الغالب نسبة كبيرة من مجمل إنفاق الدولة، تلعب جهات الرقابة دورًا رئيسيًا في تعزيز الشفافية والرقابة المالية التي يمكن أن تدعمها أيضا منظمات المجتمع المدني. وتأخذ الأموال التي تنفق على الدفاع من احتياجات أخرى مثل تقديم الخدمة المدنية أو التنمية. وقد يكون لتخصيص موازنة الحكومة تأثيرات مختلفة على الرجل والمرأة والفتاة والصبي ممن يأملون في الاستفادة بقدر زاد أو كثر من بعض أنواع الإنفاق. وقد ظهر تقييم موازنة النوع الاجتماعي كأداة لتقييم التأثير المختلف للنوع الاجتماعي الخاص بالإنفاق الحكومي والذي يمكن تطبيقه بشكل عملي على القطاع الأمني. ومثل هذا التقييم يمكن أن يؤدي فيما بعد إلى تخصيص الأموال بشكل يتّسم بالمساواة والمساءلة والشفافية، بالإضافة إلى جميع عمليات النمو والتنمية حيث ستستفيد مجموعات كثيرة داخل المجتمع بشكل أكثر إيجابية من الإنفاق الحكومي.[٢٠]

وحيث أن القطاع الأمني قد جبل في الغالب على التدقيق، فقد يصعب الحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة بشأن مقدار الإنفاق على الدفاع وتخصيص الموارد، والحصول على المعلومات المصنفة على أساس الجنس أكثر صعوبة. وبينما يمكن للحكومات أو البرلمانات إجراء تقييم موازنة النوع الاجتماعي في معدلات إنفاقها، فيمكن أيضا لمنظمات المجتمع المدني مراقبة وتقييم عمليات تخصيص الموارد والتدخل لدى صانعي السياسة لتغيير أنماط الإنفاق الحكومي. وعلى وجه الخصوص، تستطيع منظمات المجتمع المدني ومعاهد الأبحاث والجهات الرقابية المنخرطة مع القطاع الأمني تأسيس تحالفات لتعزيز تقييم جميع أوجه الإنفاق الحكومي ووضع برامج مبتكرة للمطالبة بمزيد من الموارد المخصصة للنوع الاجتماعي.

ويعتبر تقييم موازنة النوع الاجتماعي من العمليات التي تحتاج إلى خبرات فنية ولهذا فقد يتعين على منظمات المجتمع المدني طلب مساعدةقوى خارجية يمكنها توفير الخبرة والدعم اللازم. وفي هذا الصدد، قد يكون لمنظمات المجتمع المدني الدولية دورًا مهمًا في مساعدة المنظمات المحلية الساعية إلى تقييم تأثير إنفاق القطاع الأمني على المجتمع.

! نصائح خاصة لمنظمات المجتمع المدني من أجل تخصيص موازنة خاصة بالنوع الاجتماعي

- تطوير المهارات في مجال تقييم موازنة النوع الاجتماعي للتوصل لفهم أفضل لتأثير إنفاق القطاع الأمني على المرأة والرجل والفتاة والصبي واستخدام هذه النتائج كأداة للرقابة والتأييد.

٤-٥ التأييد وزيادة الوعي

تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا مهمًا في الرقابة من خلال زيادة وعي العامة بدور ومسؤوليات والتزامات القطاع الأمني، وكذلك الارتباط المباشر مع مؤسسات القطاع الأمني والجهات الحكومية. ويمكن استخدام الأبحاث وجمع البيانات بما في ذلك عمليات تحديد وتقييم ميزانية النوع الاجتماعي كأدوات لمبادرات زيادة الوعي والتأييد.

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني تأييد عمليات الإصلاح لتعزيز شفافية ومساءلة وفعالية القطاع الأمني. وحيث أن المشاركة محدودة عمومًا لمنظمات المجتمع المدني في أنشطة القطاع الأمني، فيمكن أن تكون قنوات التأييد القائمة نقاط انطلاق مهمة للتأييد داخل القطاع الأمني. وتتعلق بعض مجالات التأييد التي تتصل بوجه خاص بإدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الرقابة على الإصلاح القانوني وزيادة تمثيل المرأة داخل القطاع الأمني واحترام حقوق الإنسان والحاجة إلى التدريب على مهارات النوع الاجتماعي. ويمكن، بل يتعين أن يكون التأييد المتعلق برقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني على عدة مستويات مختلفة. كما يمكن أن يشمل هذا التأييد الضغط المباشر من جانب كبار مسؤولي القطاع الأمني وأعضاء البرلمان والوزارات الحكومية أو الجهات المانحة جنبًا إلى جنب مع أنشطة التأييد المتمثلة فيما يلي:

- الوثائق المقدمة خلال المشاورات وعمليات مراجعة القطاع الأمني.
- المبادرات الإعلامية.
- التظاهرات.
- المباحثات السياسية.
- صياغة تقارير السياسة.

يبدو أن المجتمعات العامة في معظم البلدان غير واعية تمامًا بحقوقها في الأمن والعدالة أو بالسياسات والعمليات المحددة داخل القطاع الأمني التي وضعت من أجل تعزيز حقوقها. وعن طريق زيادة وعي العامة ببعض المسائل بدءًا من الوصول إلى النظام القضائي وتقديم الشكاوى ضد الشرطة وصولاً إلى كيفية التأثير في سياسات إصلاح القطاع الأمني من خلال الاتصال بأعضاء البرلمان، يمكن إشراك عامة الشعب أيضًا في إخضاع القطاع الأمني للمساءلة بشأن تلبية احتياجاتهم بطريقة فاعلة ومحترمة. وتشمل أمثلة الإجراءات التي يمكن أن تتخذها منظمات المجتمع المدني لزيادة وعي العامة بالمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأمن ما يلي:

- عقد طاولات حوار مستديرة أو حلقات دراسية بشأن المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والسياسة الأمنية.
- إصدار مواد مثل النشرات حول كيفية الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي التي يرتكبها أفراد القطاع الأمني.

ومن الأهمية بمكان تذكر أن المنظمات النسائية ليست فقط من يلعب دورًا في زيادة الوعي ومناصرة المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأمن، بل إن دور الرجل والمنظمات الرجالية في الرقابة على المؤسسات الأمنية ومناصرة المسائل المتعلقة

الإطار رقم ٥ إشراك الرجل في القضاء على العنف ضد المرأة

انطلقت حملة الشريط الأبيض في كندا عام ١٩٩١ من جانب مجموعة من الرجال الذين يؤيدون إنهاء العنف ضد المرأة ويسعون إلى تثقيف غيرهم من الرجال بشأن هذه المسألة. ومن خلال حملات زيادة الوعي والبيانات العامة وتنامي شبكة المنظمة، يقدم أعضاء هذه المنظمة نظرة مغايرة للرجل كغير مؤيد للعنف، ويقدمون كذلك نموذجًا للدور الإيجابي للرجل والصبي داخل المجتمعات في مختلف أنحاء العالم. وحيث أن هذه المنظمة لا تتعامل بشكل مباشر مع القطاع الأمني، فقد تمثلت الإجراءات التي اتخذتها في المساهمة في تغيير المواقف وثقافة العنف التي ترسخ للعنف ضد المرأة بما في ذلك داخل الشرطة والجيش. وتقدم المنظمة طريقة مبتكرة للتعامل مع جذور العدوان والعنف داخل الأسر والمجتمعات، وهي طريقة فعالة لجذب انتباه العامة وزيادة وعيهم والاعتراف بوجود المشكلة، وفي نفس الوقت لتناول الأدوار والعلاقات غير المتساوية في مسائل النوع الاجتماعي.[٢١]

المصادر الأخرى لإشراك الرجل في التعامل مع العنف ضد المرأة:

- القضاء على العنف ضد المرأة بالشراكة مع الرجل»: المرأة في قطاع التنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٦.
- الرجل كشريك: الرجال في جنوب أفريقيا يتجاوبون مع العنف ضد المرأة ومرض الإيدز دين بيكوك (Dean Peacock) منظمة EngenderHealth، ٢٠٠٢.
- القضاء على العنف ضد المرأة في شرق الكونغو: إعداد الرجال لمناصرة حقوق المرأة» – منظمة المرأة من أجل المرأة الدولية ٢٠٠٧.

جدول البيانات ١	أسئلة تطرح عند التخطيط لحملات التأييد
ما هي المشكلة وما هي أسبابها؟	استخدام السياسات والموازنات وغيرها لتحديد المشكلة والحصول على البيانات الدقيقة.
ما هي الأهداف والغايات؟	يشير الهدف إلى هدف الحملة البعيد المدى والذي سيتم تحقيقه من خلال الجمع بين التأييد والأنشطة العملية، أما الغاية فهي هدف آنيّ ويتعين أن يكون دقيقًا وقابلاً للقياس كنتيجة (وليس كنشاط مقترح)، ومن أمثلته "تعتزم الحكومة إنشاء آلية استشارية بحلول عام ٢٠١٠ لمنظمات المجتمع المدني بشأن وضع موازنة للدفاع متجاوبة مع النوع الاجتماعي".
ما هي التغييرات الواقعية المرجي بلوغها (الوعي أو المعرفة أو تغيير مواقف وسلوك صانعي السياسة أو القوى الفاعلة داخل القطاع الأمني)؟	بعبارة أخرى، ما هو الاختلاف الذي سينشأ عن التأييد؟
ما هي المؤشرات المستخدمة في تتبع التقدم نحو تحقيق النتائج؟	التفكير في طرق التقدم المختلفة التي ترغب في متابعتها طوال حملة التأييد مثل التداول والتأثير والنتائج ومثل التغيير في سياق العمل.
من هي الأطراف المعنية الرئيسية في وضع الأهداف والغايات والنتائج والمؤشرات الخاصة بالاستراتيجية المتبعة؟ ما هي الأطراف المعنية الثانوية منها والمهمة؟	تشمل **الأطراف المعنية الرئيسية** تلك الأطراف التي لديها سلطة تفعيل التغيير ولكنها تحتاج إلى إقناع للقيام بأي فعل، وتشمل **الأطراف المعنية الثانوية** المجموعات التي يمكن حشدها. أما **الأطراف الأساسية** فتشمل المستفيدين من التغييرات، وتشمل **الأطراف المهمة** الأخرى المجموعات المستهدفة من بين القوى الأمنية الفاعلة التي قد تعارض الاستراتيجية؛ كما أن أخذ بعض الوقت في التفكير بشأن كيفية العمل مع كل طرف من الأطراف المعنية والتأثير فيها يزيد من فرص النجاح.
ما هي الأبحاث المطلوبة لإختبار الافتراضات بشأن المعرفة والمواقف وغيرها؟	كيف سيتم التوصل إلى عينة ممثلة من الجمهور المستهدف، وما هي الأساليب التي ستتبع في تحري وجهات نظره بشأن هذه المسائل؟ وكيف يمكنه الوصول إلى معلومات بشأن هذا الموضوع؟
ما هي الرسائل الرئيسية المطلوب توجيهها لكل من مجموعة من الأطراف المعنية لحصول التغيير المنشود (مثل زيادة المعرفة وتغيير الممارسات الخاصة بها)؟	استخدام مجموعات تركيز مع محترفي الإعلام وأنواع أبحاث الإعلام الأخرى للتوصل إلى فهم السياق وبناءً عليه فهم هدف الرسائل.
ما هي أنواع التواصل (كالطبعات الشعبية من النتائج وتقارير الحقائق) وقنوات الاتصال (مثل التواصل وجها لوجه والحلقات الدراسية ووسائل الإعلام) والأنشطة الأنسب لمعظم الأطراف المعنية؟	الوضوح مع الأشخاص المستهدفين وتوضيح العمل المطلوب منهم، وكذلك إجراء أبحاث تاريخية حول المجموعات واستهدافهم بالرسائل المناسبة، وكذلك التفكير بشأن الأشخاص المسؤولين عن الاتصال والعمل على إشراك من يتمتعون بالمصداقية/لديهم القدرة على التأثير في الأطراف المعنية الرئيسية.
ما هي خطة العمل/الخطة الزمنية لاستراتيجية التأييد المتبعة؟ وما هي الأحداث/المناسبات الرئيسية لتوجيه الرسائل والمواد المطبوعة؟	وضع جدول زمني عند التخطيط للاستراتيجية المطلوبة حتى يتم الالتزام بها ويتم توزيع المهام بشكل فعال، كما تحدد الجداول الزمنية والمواعيد المحددة لنشر وتوزيع المطبوعات.

ما مدى الحاجة إلى وجود موازنة لاستراتيجية التأييد المتبعة وما هي المهارات والمواد والخبرات الضرورية المطلوبة؟	تشمل الموارد الأموال والأشياء العينية والموارد البشرية وخبراتها وسمعة المنظمة (رأس المال) المتعلقة بموضوع معين مطلوب تأييده ومناصرته.
كيف يتم تحديد ونشر الاستراتيجية والدروس المستفادة من واقع التجارب؟	التفكير بشأن كيفية استفادة حملات التأييد الإضافية والمنظمات الأخرى من الخبرات في هذا المجال.
كيف سيتم التأكيد على استدامة استراتيجية التأييد؟	في حال السعي الناجح لإحداث التغيير، يجب التفكير الدائم بشأن التغيير لضمان استدامة هذه التغييرات، فإذا كانت الحملة تركز على مستوى السياسة تكون الحاجة إلى النظر في التفكير بشأن تنفيذ السياسة أمر ذا أهمية حاسمة؛ ومن سيضمن التدخل وما هي الطرق الفعلية الأكثر فاعلية؟

بالنوع الاجتماعي، ولاسيما العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، هو أمر غاية في الأهمية ويوجه رسالة قوية إلى القوى الفاعلة داخل القطاع الأمني التي يهيمن عليها الرجال. كما أن تغيير المواقف والأفكار والسياسات المتوارثة لدى الأطراف المعنية الرئيسية هو من أهم أهداف زيادة الوعي والتأييد للمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، ويمكن للرجل تأدية هذا الدور بفاعلية كبيرة.

ومن أجل ضمان تجاوب حملات التأييد مع النوع الاجتماعي، يمكن لمنظمات المجتمع المدني التأكد من أن المحتوى واللغة متجاوبين مع النوع الاجتماعي وأن الحملة تهدف لزيادة تحقيق الأمن والعدالة للمرأة والفتاة وكذلك للرجل والصبي، والتعاون فيما بين المنظمات النسائية وضمان إشراك المرأة على أعلى مستوى، وفي السياق ذاته يمكن لتلك المنظمات تأييد إجراء تغييرات خاصة متعلقة بالنوع الاجتماعي على القطاع الأمني، وتشمل تلك التغييرات ما يلي:

- وضع وتنفيذ سياسات وخطط خاصة بالنوع الاجتماعي تشمل قواعد السلوك لمؤسسات القطاع الأمني.
- تقديم تدريب موحد المعايير لقوات الشرطة والقوات المسلحة وكذلك أفراد الأمن الآخرين.
- إصلاح التشريعات التمييزية للعمل بكفاءة على القضاء القائم على أساس النوع الاجتماعي والتعامل معه ومعاقبة مرتكبيه.
- توظيف عدد أكبر من النساء والإبقاء على عملهن والنهوض بهن داخل المؤسسات الأمنية والجهات الحكومية.
- تخصيص ما يكفي من الموارد المالية والبشرية والمادية للتعامل مع بعض حالات انعدام الأمن الخاصة التي تواجه المرأة والفتاة.
- العمل بشكل فعال على إخضاع أفراد القطاع الأمني للمساءلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

! نصائح لتخطيط منظمات المجتمع المدني وأنشطة لزيادة الوعي

- يمكن أن تكون حملات زيادة الوعي التي تستهدف عامة الشعب عاملاً حاسمًا في استهداف التأثير في سياسات وبرامج القطاع الأمني.
- التخطيط لحملات التأييد بعناية مع تحديد الأطراف المعنية الرئيسية والأهداف التي توجه إليهم الرسالة بما فيها صانعي السياسة وكذلك التأكد من بناء أسس التأييد على أبحاث موثوقة وشاملة ومتجاوبة مع النوع الاجتماعي.
- انتهاز فرص مثل مراجعات القطاع الأمني أو الدفاع لإدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الحصول على التأييد من جانب المجتمع المدني.
- إشراك الرجال في حملات التأييد وخاصة ممن يتعاملون مع العنف ضد المرأة.

٤-٦ العمل مع وسائل الإعلام

تلعب وسائل الإعلام دورًا مهمًا على نحو خاص في تعزيز الفحص الدقيق العام للقطاع الأمني وفي تبادل المعلومات بشأن إصلاح الدفاع والأمن. كما يمكن أن تتعاون منظمات المجتمع المدني مع وسائل الإعلام من أجل تعزيز حملات زيادة الوعي والتأييد التي تطلقها.

ليس من الضروري أن يكون الصحفيين والآخرين العاملين في مجال الإعلام على دراية بجوانب النزاع في المسائل الأمنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي أو معتادين التحدث إلى المرأة أو الحصول على معلومات منها، فهناك خطوط إرشادية أو سياسات قليلة داخل المؤسسات الإعلامية نفسها [٢٣]. ولذلك يمكن لمنظمات المجتمع المدني العمل مع وسائل الإعلام لتدريبها على كيفية جمع المعلومات وإعداد التقارير بشأن المسائل الأمنية بطريقة متجاوبة مع النوع الاجتماعي. وقد

الإطار رقم ٦ نصائح للعمل مع وسائل الإعلام للحصول على تأثير مضاعف [٢٢]

الرسائل الرئيسية

- تحديد وإتباع النقطتين ٢–٣ المطلوب إتباعها.
- الحرص الدائم على استناد المقابلات / المناقشات على هاتين النقطتين.

التحدث بصوت واحد

- إذا كان العمل يجري مع مجموعة، فيتم التأكد من فهم جميع الأفراد للرسالة التي تصل إلى الصحافة.
- ينصح بتعيين متحدث رسمي.

الاتصال الدائم بالصحافة

- يجب اليقظة بحيث لا يتم تناول مسائل وردت بالفعل في الأخبار ولكن يتم تقديم تحقيقات وبيانات إعلامية.
- كتابة رسائل إلى المحرر لتنشيط النقاش، ويجب أن تكون هذه الرسائل موجزة ومحددة الهدف.

تسهيل الأمر على المشاركين

- تقديم معلومات مختصرة وواضحة في صيغة مكتوبة مثل البيانات والتقارير الصحفية. ويمكن أن يشمل ذلك معلومات الاتصال والمعلومات المتعلقة بالمسألة المطلوب تأييدها وخلفياتها، وكذلك معلومات بشأن وجهات النظر المعارضة والحقائق والإحصائيات.

البيانات والتقارير الصحفية

- معرفة التوقيتات الزمنية وأفضل الأوقات المناسبة للاتصال بالصحافة.
- وجود ملفات صحفية في جميع المناسبات.
- تقديم موجزات تاريخية حتى يتمكن الصحفيين من إجراء تحقيقاتهم.

أن تكون العملية مصدرًا موثوقًا به

- يجب أن تكون العملية مصدرًا موثوقًا به حتى تعتمد الصحافة عليه وتلجأ للمنظمة من أجل الحصول على المعلومات الصحيحة بشأن مختلف نواحي القطاع الأمني. وغالبًا ما ترتبط المصداقية عند التعامل مع القوى الفاعلة في القطاع الأمني ارتباطًا وثيقًا بمستوى الخبرة الفنية.
- تتم دعوة وسائل الإعلام فقط عند وجود خبر هام.
- عند استخدام الإحصائيات، يتم التأكد من مدى صحتها.

الظهور في القنوات التلفزيونية والإذاعية

- الالتزام بالرسائل الرئيسية.
- استغلال التدريب على أساليب إجراء المقابلات.

تقييم الحملة

- يتم توثيق وتقييم التغطية الصحفية والاستفادة من الحملات السابقة.

يكون من الصعب على وسائل الإعلام أيضا الوصول إلى شهود أو ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان مثل الاغتصاب على أيدي قوات الأمن، وبذلك يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورًا في تسهيل هذه العملية وتوفير الرعاية والمساعدة اللازمة للضحايا ممن يرغبون في الإفصاح عما حدث لهم.

! نصائح لمنظمات المجتمع المدني لاستخدام وسائل الإعلام بطريقة أكثر فاعلية

- استخدام وسائل الإعلام لنشر رسائل التأييد إلى أكبر عدد من الجمهور والعمل مع الصحف الصغيرة ومحطات الإذاعة والقنوات التلفزيونية المحلية ووسائل الإعلام التابعة للدولة.

- تدريب وتنمية شعور الصحفيين والأشخاص الآخرين العاملين في وسائل الإعلام بشأن المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وكذلك استخدام لغة حساسة (أنظر الاطار ٧).

الإطار رقم ٧ التقارير الإعلامية المتجاوبة مع النوع الاجتماعي [٢٤]

يتطلب توصيل مفهوم النوع الاجتماعي من الصحفيين ملاحظة الطرق التي يمكن من خلالها تهميش الأفراد بسبب النوع الاجتماعي، ويتطلب الأمر طرح أسئلة مثل:

- من الذي يقوم بالتغطية؟
- من أي منظور؟
- من أية زاوية؟
- ما هي الأنماط التقليدية للأفراد؟
- هل تساعد التقارير الإخبارية على تقدّم المساواة بين النوع الاجتماعي في المجتمع أو هل يتم تطويعها بطريقة تعزز المواقف والقيم التقليدية؟
- هل تنفصل اهتمامات الرجل والمرأة عن اهتمامات المجتمع بصفة عامة؟

٤-٧ تدريب أفراد القطاع الأمني على المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي

يعتبر التدريب على النوع الاجتماعي من أهم الاستراتيجيات لبناء قدرات أفراد القطاع الأمني للقيام بمهامهم اليومية.

وتعتبر قدرات النوع الاجتماعي مهارة مثل أية مهارة أخرى، لذا وجب تعليمها. كما يمكن أن يكون التدريب أحد الطرق المؤثرة لتغيير مواقف وسلوك أفراد القطاع الأمني، وهو أيضًا مكوّن أساسي في تعزيز الرقابة على القطاع الأمني. ويمكن أن يستخدم كذلك كوسيلة لتعزيز التفاهم المشترك وتسهيل التعاون بين منظمات المجتمع المدني وأفراد القطاع الأمني في المستقبل. ولا يدخل التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي دائما كجزء من النظام الرسمي في الجيش أو الشرطة أو شركات الأمن الخاصة أو في التدريب الخاص بالرقابة على القطاع الأمني الذي يستهدف القوى الأخرى مثل أعضاء البرلمان وأفراد وزارة الدفاع أو المنظمات غير الحكومية. وإذا وجد هذا النوع من التدريب، فلا يأخذ الشكل الرسمي أو الإلزامي كما لا يكون شاملاً.

أنظر التقرير الخاص بالتدريب الخاص بالنوع الاجتماعي لأفراد القطاع الأمني

قد يكون للمنظمات النسائية من الخبرة المتخصصة في المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتجارب ما يؤهلها بشكل جيد لتقديم مدخلات في مناهج التدريب القائمة لأفراد القوات الأمنية أو وضع مناهج تدريب قائمة بذاتها بشأن النوع الاجتماعي والمسائل المتعلقة به وخاصة الاستغلال والاعتداء الجنسي. وعلاوة على التعاون في تقديم التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي، يمكن لمنظمات المجتمع المدني التي لديها خبرة بالمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي القيام بما يلي:

الإطار رقم ٨ منغوليا – إدخال ثقافة الصحة الجنسية في مناهج تدريب الجيش [٢٥]

منظمة النظرة المنغولية هي منظمة غير حكومية تأسست عام ١٩٩٨ وهي تعنى بأنشطة الصحة الإنجابية بما فيها القضاء والسيطرة على مرض الإيدز والأمراض الأخرى المنقولة جنسيًا وتركّز المنظمة أنشطتها على الرجل، بمن فيهم ضباط وجنود القوات المسلحة المنغولية، وتسيّر العمل اللجنة الإدارية لسياسة الصحة العامة بالمنظمة والتي تضم نائب قائد القوات المسلحة المنغولية.

المسألة: تقلّ أو تنعدم معرفة المجندين الجدد في القوات المسلحة، وخاصة القادمين من الريف، بمرض الإيدز والأمراض المنقولة جنسيًا. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل الإصابة بتلك الأمراض بين الجنود والضباط.

الهدف: الحصول على دعم وزارة الدفاع والقوات المسلحة المنغولية لزيادة الوعي بمرض الإيدز والأمراض المنقولة جنسيًا والصحة الإنجابية بين الجنود والضباط.

الأطراف المعنية الرئيسية: وزارة الدفاع وقيادة القوات المسلحة المنغولية.

الأطراف المعنية الأساسية: الضباط / الجنود وشركاؤهم الجنسيين.

الطرق المتبعة والتواصل: تم توجيه خطابات إلى وزارة الدفاع وقيادة القوات المسلحة وتم عقد لقاءات رسمية وغير رسمية وورشة عمل مع كبار المسؤولين وكذلك تم تدشين مشروع بالتعاون مع كبار المسؤولين حيث قدم قادة الضباط وأطباء الوحدات العسكرية تقريرًا بشأن الوضع الحالي للأمراض المنقولة جنسيًا بين أفراد القوات المسلحة.

مؤشرات النجاح والاستدامة: تم إدخال الصحة الجنسية في مناهج التعليم الرسمية لأفراد الجيش والعمل على زيادة وعي كبار المسؤولين وكذلك زيادة الدعم المقدم من وزارة الدفاع.

- وضع مناهج تدريبية قياسية خاصة بالنوع الاجتماعي لمختلف مؤسسات القطاع الأمني مثل تدريب ضباط الشرطة على العنف الأسري الذي يمكن تخصيصه واستخدامه من جانب المدربين.
- الضغط من أجل وضع سياسات تلزم بالتدريب الشامل الخاص بالنوع الاجتماعي لأفراد القطاع الأمني.
- التأييد والمشاركة في وضع إرشادات وأدلة وكتيبات خاصة بالنوع الاجتماعي لتستخدم كمصادر عملية لأفراد القطاع الأمني.
- الضغط من أجل إيجاد اختصاص للنوع الاجتماعي داخل مؤسسات القطاع الأمني لتنسيق وتنفيذ ومراقبة التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي.[٢٦]

وفي نقاش أجرى على شبكة الإنترنت ضم ما يزيد عن ١٤٠ من صانعي السياسة والممارسين في المجال، تم التوصل إلى ١٠ توصيات في مجال التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي لأفراد القطاع الأمني تمثلت فيما يلي:

١. التعامل مع الأدوار والأعراف الذكورية التقليدية.
٢. إشراك الرجال كمدربين على النوع الاجتماعي.
٣. إعطاء أولوية لتدريب كبار المديرين والمسؤولين.
٤. إدخال النوع الاجتماعي في التدريب المنتظم في القطاع الأمني.
٥. تنفيذ التدريب كجزء من الاستراتيجية الأشمل لتضمين أدوار النوع الاجتماعي.
٦. وضع خطة عمل أو سياسة مؤسسية تشمل التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي.
٧. تنظيم تدريب ما قبل الانتشار لأفراد حفظ السلام.
٨. الاستفادة من التعاون بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الأمني.
٩. التأكد من استخدام لغة متجاوبة مع النوع الاجتماعي.
١٠. القيام بتقييم طويل المدى وتحديد المؤشرات.[٢٩]

نصائح لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في تدريب أفراد القطاع الأمني

- يحتاج تنظيم التدريب إلى إجراء تقييم لتحديد الثغرات في التدريب الحالي ومجالات التحسين.
- المشاركة في تطوير مناهج تدريبية موحدة للمجندين الجدد والضباط الحاليين في الشرطة والجيش.
- وضع قائمة بمدربي المجتمع المدني المؤهلين داخل الدولة والذين يمكنهم تدريب أفراد القطاع الأمني.
- استغلال الفرص التدريبية كأساس للربط والشراكة مع مسؤولي الحكومة والجيش والشرطة.
- عدم إضاعة الوقت فيما هو موجود بالفعل، ويتم استخدام ووضع مناهج تدريبية مطورة من قبل.

٤-٨ المنظمات النسائية

وحتى تتسم الرقابة بالشمولية والكفاءة وتمثيل المجتمع، من المهم إشراك المنظمات النسائية في جهود رقابة المجتمع المدني. وغالبًا ما يفهم أن المسائل الأمنية هي "مجال سيطرة الرجال" ومع ذلك وكما سبق وأن ناقشنا في القسم ٣-٣،

الإطار رقم ٩ مصادر التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي[٢٧]

يمكن أن تكون رزمة الأدوات والتقارير التالية بشأن النوع الاجتماعي مصدر إلهام لتقديم تدريب وثيق الصلة:

- **الأمن الشامل والسلام الدائم: تقرير بشأن التأييد والعمل**– ويشمل تقارير تستهدف المرأة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية والقضاء والحكم والمجتمع المدني وحماية المجموعات المهمشة وغير ذلك.
  http://www.international-alert.org/our_work/themes/gender_training.php
- **مجموعة تقارير بشأن العمل مع الرجل والصبي للقضاء على العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي** – وتشمل قراءات ودراسات حالة وكتيبات وتمارين.
  http://toolkit.endabuse.org
- **مجموعة تقارير خاصة بالقضاء على الإتجاربالبشر:** وتشمل تقارير بشأن القوانين الدولية والتحديد والحماية والتثقيف العام والمراقبة والتقييم وغيرها.
  http://www.unodc.org/pdf/Trafficking_toolkit_Oct06.pdf
- **مجموعة المصادر الخاصة بالنوع الاجتماعي في عمليات حفظ السلام** – وتشمل معلومات تاريخية تلقي الضوء على المسائل الرئيسية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وأدوات التطبيق العملي.
  http://pbpu.unlb.org/pbpu/genderpack.aspx

الإطار رقم ١٠ خطة العمل الوطنية في المملكة المتحدة بشأن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ والتدريب الخاص بالنوع الاجتماعي لأفراد القوات المسلحة

في مارس/آذار من عام ٢٠٠٦، أعلنت حكومة المملكة المتحدة عن خطة عملها الوطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥. وعند وضع الخطة، عملت المجموعة المشتركة المعنية من قبل الحكومة البريطانية بالقرار ١٣٢٥ (والمكونة من ممثلي مكتب الشؤون الخارجية والكمنولث ووزارة الدفاع وإدارة التنمية الدولية) على استشارة منظمة العمل من أجل النوع الاجتماعي والسلام والأمن، وهي شبكة مقرها المملكة المتحدة تضم القوى الفاعلة في المجتمع المدني ويرتكز عملها على قضايا المرأة والسلام والأمن.

بدأت المنظمة عملها تحت اسم مجموعة عمل المملكة المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن وعملت في منتصف العام ٢٠٠٤ تحت إشراف منظمة الإشعار الدولية لزيادة الوعي بالمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأمن ومساعدة ومراقبة تنفيذ حكومة المملكة المتحدة للقرار ١٣٢٥، وقد تأسست المنظمة رسميًا في يونيو/حزيران من عام ٢٠٠٦، وهي تضم حاليًا ١٤ عضوًا من المنظمات والأفراد.[٢٨] وقد سنحت الفرصة للمنظمة للإسهام بمدخلات في أولويات خطة العمل الوطنية وقد اعتبر التشاور المستمر مع المجتمع المدني كأحد أهداف الخطة نفسها.

وقد تم تحديد التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي باعتباره حاجة رئيسية. وعقب الإعلان عن الخطة، تم اتخاذ خطوات نحو التخطيط لتنظيم تدريب للقوات البريطانية وتحديد طرق تحسينه، كما عملت المنظمة بالتعاون مع أعضاء البرلمان والمجموعة المعنية بالقرار ١٣٢٥ على تأسيس المجموعة البرلمانية المشتركة بشأن القرار ١٣٢٥ وهي إحدى المجموعات القليلة التي سمحت للمجتمع المدني والعاملين المدنيين بالعمل إلى جانب أعضاء البرلمان. وقد حثت المنظمة على تأسيس مجموعة فرعية تعنى بالتدريب الخاص بالنوع الاجتماعي حيث تساعد هذه المجموعة الفرعية الآن وزارة الدفاع في الجهود المبذولة لتعزيز تقديم التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي وفي جمع المعلومات والأبحاث بشأن هذا النوع من التدريب. وحيث إنه لم تتوافر أي بيانات إلى الآن بشأن التدريب، فسوف يعتبر نموذجًا قيمًا محتملاً للتدريب الخاص بالنوع الاجتماعي في الجيش للدول الأخرى.

يمكن للمنظمات النسائية أن تلعب دورًا فاعلاً يمكن أن تستفيد منه الجهات الرقابية بشكل فعال. ونظرًا لاختلاف أولويات وطريقة عضوية المنظمات النسائية، فيمكنها تقديم الكثير من الإسهامات المهمة في عمليات الرقابة ومنها:

- أن منظمات المجتمع المدني المعنية بالمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي تعتبر مصدرًا للخبرات بشتى أنواع حالات انعدام الأمن التي يعاني منها الرجل والمرأة على حد سواء.
- أن لهذه المنظمات في الغالب القدرة على الوصول إلى المجموعات المهمشة وكذلك جمع المعلومات التي قد يتم إغفالها لسبب أو لآخر.
- إمكانية المنظمات النسائية جلب وجهات نظر خاصة بالنوع الاجتماعي وثيقة الصلة بسياسات وممارسات القطاع الأمني.
- أن المنظمات النسائية تهتم على وجه التحديد بمعايير قواعد السلوك التي تتناول الانتهاكات الخطيرة ضد المرأة مثل الاغتصاب والتحرش الجنسي على يد أفراد القطاع الأمني.

ومع ذلك، فمن المهم الإقرار بأن جميع المنظمات النسائية لا تمثل بالضرورة احتياجات مجموعات المرأة المتنوعة بشكل فاعل، وقد لا تكون لديها دائمًا الخبرة الخاصة بالمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

بدون مشاركة المنظمات النسائية بشكل كامل في عمليات الرقابة، لن يتمكن المجتمع المدني من الاستفادة من الخبرات المتاحة أو استغلال جميع نقاط الانطلاق من أجل المراقبة والتحليل الفعال. غير أن قدرة المنظمات النسائية على المشاركة بفاعلية في الرقابة على القطاع الأمني ترتبط ببناء قدراتها، حيث أن هناك حاجة ملحة لزيادة وتحسين "الثقافة الأمنية" لدى المجتمع المدني بما فيها المنظمات النسائية. وقد تأخذ عملية بناء القدرات شكل تدريب مخصص للمنظمات النسائية في مجالات مثل:

- مصطلحات الرقابة على القطاع الأمني والنظرية الأساسية.
- سياسات القطاع الأمني.
- أطر عمل السياسة الدولية والمعايير المتعلقة بمسائل الأمن والنوع الاجتماعي وكيفية استخدامها كأدوات للتأييد.
- مؤسسات القطاع الأمني والتزاماتها وإجراءات اتخاذ القرار.
- المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وأثره على إصلاح القطاع الأمني/الرقابة.
- وضع موازنة للقطاع الأمني متجاوبة مع النوع الاجتماعي.
- عمليات تحديد تأثير النوع الاجتماعي.[٢٣]

الإطار رقم ١١ المنظمات النسائية تضغط لإصلاح ديموقراطي للقطاع الأمني في العراق وروسيا وغرب أفريقيا

تأسس اتحاد لجان أمهات الجنود في **روسيا** بهدف جذب الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان داخل الجيش الروسي، ولتأييد آليات تعزيز الحماية ورفاهية الجنود وخاصة خلال حرب الشيشان. كما أطلق أعضاء الاتحاد أيضا حملة عامة مناهضة للتجنيد الإلزامي والعفو عن الجنود. وقد نجحت المنظمة في بعض جهودها في التأثير على سياسة الجيش في روسيا وتوفير الحرية والحماية للعديد من المجندين.[٣٠]

في سياقات ما بعد النزاع، تتحد المنظمات النسائية معًا على المستوى الوطني لتحديد أولوياتها الرئيسية في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ففي عام ٢٠٠٣ وفي مؤتمر عقد في واشنطن العاصمة، حددت منظمة نسائية من **العراق** والتي ضمت ممثلين من منظمات المجتمع المدني والوزارات الحكومية وأفراد القطاع الأمني عددًا من المجالات الرئيسية مثل زيادة تأمين الحدود وزيادة عدد أفراد الشرطة في أنحاء البلاد وتحسين الإضاءة في الشوارع والتدريب على المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان لضباط الشرطة والجيش باعتبارها أمورًا ضرورية لأمن المرأة ولنجاح عملية إصلاح القطاع الأمني في البلد.[٣١] وتعتبر هذه المعلومات قيمة لصانعي السياسة الأمنية والجهات الرقابية، ولذلك ينبغي بذل الجهود لضمان إشراك المنظمات النسائية في المراجعة الأمنية الرسمية وصناعة السياسة.

بالشراكة مع شبكة **غرب أفريقيا** للأمن والحكم الديموقراطي ومنظمة فريدريك إيبرت ستيفانج (Friedrich Ebert Stiftung)، وضعت شبكة المرأة في بناء السلام في غرب أفريقيا منهجية متخصصة لتضمين أدوار النوع وخاصة قضايا المرأة في إصلاح القطاع الأمني. وكجزء من متابعة النشاط، يتوقع أن تقوم الشبكة بتدريب الخبراء ومنظمات المرأة على "النوع الاجتماعي وأثره على إصلاح القطاع الأمني".[٣٢]

من الضروري للمنظمات النسائية أو منظمات المجتمع المدني الأخرى أن تؤسس نفسها كجهة خبرة من أجل تعزيز مشاركة واعية مع القوى الفاعلة في القطاع الأمني، فإذا كانت منظمات المجتمع المدني العاملة في المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي لديها القدرة على تقديم المساعدة الفنية، فتصبح بذلك شريكة ذات قيمة في جهات الرقابة على القطاع الأمني وكذلك مؤسسات الدولة التي تهدف إلى إجراء إصلاحات في القطاع الأمني أو القضاء. وبالمثل، فهناك حاجة إلى تعزيز "ثقافة النوع الاجتماعي" لدى منظمات المجتمع المدني بصفة عامة. وأن عدم الالتفات إلى المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي يعني عدم احتمال أخذ أبعاد النوع الاجتماعي بعين الاعتبار في إصلاح القطاع الأمني، أو توفّر القدرة والخبرة على إدخال النوع الاجتماعي في إشراك المجتمع المدني في آليات الرقابة القائمة (أنظر القسم ٤-٩ الخاص بمنظمات المجتمع المدني المتجاوبة مع النوع الاجتماعي). وبالمثل أيضًا، فهذا قد يحدّ من مدى مساهمة المنظمات النسائية في عملها.

ويمكن أن يمثل عقد المنتديات وبناء التحالفات التي تربط ما بين منظمات المجتمع المدني مع الوزارات الحكومية ذات الصلة لوضع استراتيجيات لتعزيز فعالية ومساءلة القطاع الأمني فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي أحد الطرق للقيام بذلك. في **المملكة المتحدة**، قام أعضاء منظمة عمل النوع الاجتماعي من أجل السلام والأمن بتقديم التدريب والخبرات الاستشارية لوزارة الدفاع في المملكة المتحدة ومعاهد تدريب الجيش/الدفاع والمنظمات الاقليمية. وفي **سيراليون**، شاركت منظمات المجتمع المحلية والدولية في العديد من المقاطعات بفاعلية مقدمي الخدمات الطبية في المقاطعات ووحدات الشرطة الخاصة بمساعدة الأسرة والقطاع القضائي لضمان تلقي ضحايا العنف الأسري الرعاية الطبية والنفسية الكافية ومتابعة الجرائم والإبلاغ عنها والتحقيق فيها.[٣٤] كما يمكن أن يساعد ذلك في بناء الشفافية والثقة بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الأمني.

! نصائح لإشراك المنظمات النسائية في الرقابة على القطاع الأمني

- البحث في الأنشطة غير الرسمية للمنظمات النسائية المرتبطة بتوفير الأمن و/أو تأييد القطاع الأمني وإدراجها في آليات الرقابة الرسمية.
- تقديم تدريب خاص بـ "ثقافة الأمن" إلى المنظمات النسائية لتمكينها من المشاركة بشكل أكثر فاعلية في المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي مع منظمات المجتمع المدني والحكومة والأطراف المعنية الأخرى.
- إنشاء آليات لربط المنظمات النسائية بالإدارات الحكومية ذات الصلة لتعزيز وصولها وتأثيرها في النقاشات الخاصة بالسياسة المتعلقة بالأمن.

٤-٩ شبكات المجتمع المدني

بصفة عامة، تصبح منظمات المجتمع المدني أشد قوة عندما تتحدث بصوت واحد. وتوفر الشبكات قوة عددية ويمكنها مساعدة منظمات المجتمع المدني الفردية في حمايتها من الاستهداف بإساءة المعاملة أو الضغط السياسي. ومن أهم مهام تلك الشبكات هو توضيح أهمية المساعدة من أجل الإصلاح لمختلف المجموعات في المجتمع.

الإطار رقم ١٢ الشراكة مع المؤسسات الحكومية في بوجانفيل للقضاء على العنف [٣٥]

لعبت المجموعات النسائية في بوجانفيل وغينيا الجديدة دورًا مهمًا في إنهاء الصراع سواء بشكل مباشر أو عن طريق التفاوض مع القوات المتحاربة، وأيضًا من خلال إعادة المحاربين السابقين والتثقيف السلمي داخل المجتمعات. وبشكل خاص، فقد انخرطت تلك المنظمات تحديدًا مع القطاع الأمني في العديد من المبادرات ومنها:

- قدمت المرأة تدريبات للتعريف بحقوق المرأة إلى المحاربين السابقين من الرجال وكان لذلك نتيجة مباشرة في الحد من وتيرة العنف الأسري من جانب الرجل.
- عملت المجموعات النسائية على توظيف وتدريب الرجال لتثقيف المحاربين السابقين بحقوق المرأة ومرض الإيدز وتسوية النزاعات في المدارس والقرى.
- قدمت وكالة ليتانا نيهان لتنمية المرأة تدريبًا خاصًا بالنوع الاجتماعي للمجندين الجدد في الشرطة بالتعاون مع الشرطة، كما ونظمت ورش عمل لزيادة الوعي وتسليط الضوء على التأثير السلبي للعنف ضد المرأة والأطفال في مختلف المجتمعات.

وقد اتضح هذا جليًا حيث تشكلت إحدى المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المرأة والسلام والأمن في مايو/أيار عام ٢٠٠٠ من ١١ منظمة لتأييد تبني قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلم والأمن الدوليين. وقد تم إقرار هذا القرار بالإجماع في ٣١ ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠٠٠، ومنذ ذلك الحين انصرف تركيز هذه المنظمة إلى دعم تنفيذ القرار ١٣٢٥ بما يعزز مفهوم النوع الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان في جميع المبادرات ومنع وإدارة النزاع وبناء السلام للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

قد يكون من الصعب على منظمات المجتمع المدني في العديد من الدول أن تشارك بشكل مباشر في المسائل المتعلقة بالأمن والقضاء وتطوير السياسات الأمنية على المستوى الوطني بسبب البيئة السياسة المنغلقة أو حتى العدائية. وقد تصبح المشاركة في المناقشات والآليات المتعلقة بالأمن على المستوى الاقليمي وسيلة جيدة لممارسة الضغط على صانعي السياسة على المستوى الوطني. وينظر إلى منظمات المجتمع المدني المستقلة عادة باعتبارها الأكثر مصداقية إذا انضمت لعضوية إحدى الشبكات الاقليمية أو الدولية أو كان لديها شركاء دوليين، كما يمكن استخدام هذا الدعم كدافع للمشاركة المحلية مع الحكومات بشأن تطوير السياسات الأمنية.

وقد يتم إنشاء هذه الشبكات عن طريق الحوار على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، ومن خلال مشاركة مجموعة كبيرة الأطراف المعنيين في سلسلة من ورش العمل وقد يتم تطوير فهم أشمل للمسائل المتعلقة بسياسة أمنية محددة. كما يمكن إنشاء سلسلة من المهتمين بدعم التغيير التدريجي. ونظرًا لكون السياسة الأمنية المحلية تسعى إلى احتواء احتياجات المجتمع ككل، وخاصة عند التعامل مع النوع الاجتماعي، فسوف تزداد شرعية الشبكات نسبيًا بتحقيق ما يلي:

- تنوع المجموعات/المنظمات الممثلة في الشبكة حيث يتعين السعي إلى هذه المجموعات والوصول إليها بوعي تام.
- وضع مجموعة مبادئ عامة للشبكة لتجنب المساس بمجالات العمل المستقلة لكل عضو.
- المعرفة المتخصصة بشأن كيفية عمل القطاع الأمني وعمليات صناعة السياسة وتمثيل النوع الاجتماعي في الدليل الاستراتيجي للشبكة.
- نشر المعرفة المتخصصة داخل إطار عمل الشبكة والتي لا تصل بشكل مباشر إلى صانعي السياسة.
- تمثيل الخبراء والأفراد الذين ينالون احترام صانعي السياسة.

٤-١٠ منظمات المجتمع المدني المتجاوبة مع النوع الاجتماعي

تلتزم منظمات المجتمع المدني المشاركة في الرقابة على القطاع الأمني بمراجعة السياسات والممارسات الداخلية حتى تعكس نماذج المساواة بين الجنسين. وهذا يعتبر أمر ضروري لضمان تمثيلها ومشاركتها الكاملة، وكذلك للإسهام في مجمل فعالية منظمات المجتمع المدني.

غير أنّ معظم منظمات المجتمع المدني تعاني من نقص في التوازن بين النوع الإجتماعي، وقد لا يتمتع العاملين فيها بالمهارات الضرورية والقدرة لإدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عملهم. ولتحسين هذا الوضع، ينبغي بذل الجهود لتبني عمليات توظيف وترقي وسياسات للموارد البشرية متجاوبة مع النوع الاجتماعي، كما ينبغي أيضًا تبني بعض الآليات الخاصة للقضاء على التمييز أو التحرش الجنسي في مكان العمل. وتعتبر قواعد السلوك والسياسات والإرشادات الداخلية من بين الطرق التي تضمن استيفاء هذه المعايير (أنظر الاطار ١٣). كما يمكن أن يسهم الربط بين المعايير المتعلقة بالنوع الاجتماعي وبين عمليات تقييم الأداء في تعزيز مساءلة أعضاء فريق العمل للتعامل مع المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عملهم. وتستطيع منظمات المجتمع

الإطار رقم ١٣ سياسة اتحاد منظمات أوكسفام الخاصة بالنوع الاجتماعي [٣٧]

أحرزت منظمة أوكسفام خطوات هامة نحو تطوير طريقتها في إدماج النوع الاجتماعي داخل عمل المنظمة وكذلك في ممارستها الداخلية. وعلاوة على سياسة تكافؤ الفرص والتعددية، فقد وضعت المنظمة سياسة خاصة بالنوع الاجتماعي تحوي التزامات محددة على المنظمة نفسها وعلى العاملين بها. ويمكن الاستفادة من هذه السياسة لضمان المساءلة والشفافية والتمثيل المتكافئ، وكذلك كمعيار تقاس عليه مراقبة مدى تقدم ونجاح المنظمة في إدماج النوع الاجتماعي في عملها. وعلى الرغم من أن المنظمة لا تعمل تحديدًا في القضايا الأمنية، فهي تعتبر مثالاً يحتذى به لمنظمات المجتمع المدني العامل في الرقابة على القطاع الأمني، ومن بين النصوص الواردة في سياسة النوع الاجتماعي ما يلي:

- يشجع المدراء المجموعات والتجمعات داخل المنظمة على تبادل التعلم وأفضل الممارسات بشأن المساواة بين الجنسين، كما تقدم التدريبات إلى العاملين والمتطوعين.
- سنظهر في جميع نواحي عملنا التزامًا بالمساواة بين الجنسين من خلال تشكيل فريق العمل الملائم وتحديد الأهداف الفردية، وكذلك من خلال تخصيص فريق العمل المناسب والموارد لتمكننا من الوفاء بسياسة المساواة بين الجنسين.
- يضع مدراء الأقسام أهداف قابلة للقياس وخطط عمل تتعلق بسياسة المساواة وإعداد تقارير بشأنها تتعلق بالنوع الاجتماعي، وستسهّل سياستنا وتسهم في إدارتنا في نظم التمويل والموارد البشرية..
- سيتم استخدام التوعية بالنوع الاجتماعي وفهمها كمعيار لتوظيف وتنمية العاملين والمتطوعين.
- وفي داخل المنظمة، سوف نتبع ممارسات عمل ملائمة تمكن المرأة والرجل من المشاركة الكاملة في العمل وفي الحياة الأسرية.

المدني العاملة في الرقابة على القطاع الأمني تعزيز جهودها في جذب وتشغيل النساء والإبقاء على عملهن من خلال تحسين سياسات العمل والحفاظ على التوازن في بيئة العمل.

ومن المهم أيضًا إدماج النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المسائل الأمنية. ومن أجل القيام بذلك، فيعتبر التمويل الكافي للعمل المتعلق بالنوع الاجتماعي والخبرة والقدرات الداخلية أمر ذو أهمية حاسمة؛ كما يتعين أيضًا تقديم تدريب متخصص لجميع العاملين ليكتسبوا القدرات والخبرات الفنية للاضطلاع بالعمل المتعلق بالنوع الاجتماعي. ويعتبر إجراء المراجعات الداخلية الخاصة بالنوع الاجتماعي وتحديد مجالات التحسين خطوة مهمة نحو تحديد كيفية تعزيز إدماج النوع الاجتماعي. [٣٦]

! نصائح للمنظمات النسائية لتكون أكثر تجاوبًا مع النوع الاجتماعي

- وضع سياسات شاملة خاصة بالنوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص تغطي المسائل المتعلقة بالموارد البشرية ومتطلبات الأداء الوظيفي والتحرش الجنسي والتمييز بما في ذلك وضع قواعد للسلوك.
- تقييم التوصيف الوظيفي والمتطلبات لضمان عدم تمييزها ضد المرأة أو الرجل.
- تقديم تدريب خاص بالنوع الاجتماعي لجميع العاملين والمتطوعين.
- إجراء مراجعة داخلية خاصة بالنوع الاجتماعي لتحديد قدرات المنظمة.
- يمكن للجهات المانحة التي تدعم مشاركة أي من منظمات المجتمع المدني في الرقابة على القطاع الأمني مساءلة هذه المنظمة تجاه تجاوبها مع النوع الاجتماعي.

٥ إدخال النوع الاجتماعي في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني في سياقات محددة

لا يوجد نموذج للرقابة على القطاع الأمني كونها عملية تجري على مختلف المستويات وتتنوع تبعًا للمناطق والسياقات.

٥-١ الدول في مرحلة ما بعد النزاع

تعتبر المرأة والفتاة الأكثر عرضة لحالات انعدام الأمن أثناء النزاع نتيجة للعنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. وقد يستمر التعرض لهذه المخاطر، حتى ما بعد انتهاء النزاع. وقد يقدم أفراد القطاع الأمني على اقتراف انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وقد يستمرون في ارتكاب الانتهاكات حتى في أوقات السلم. وعلاوة على ذلك، قد تنهار الخدمات الأمنية والقضائية التي تقدمها الدولة في بعض المناطق أو تفقد شرعيتها بسبب الأدوار التي قاموا بها أثناء النزاع.

وقد أوضحت الأدلة أن أدوار النوع الاجتماعي وعلاقاتها قد تتغير في الغالب أثناء النزاع وبعده، مما قد يفتح بابًا واسعًا أمام التفاوض بشأن التغيير. على سبيل المثال وعقب

انتهاء النزاع والانتخابات التي أدت إلى انتخاب أول رئيسة أفريقية، أصدرت ليبيريا تشريعات جديدة قاسية، تجسدت في "مشروع قانون الاغتصاب" والذي وضع موضع التنفيذ في شهر فبراير/شباط من عام ٢٠٠٦. وقد لعبت بعض المنظمات النسائية مثل اتحاد محاميات ليبيريا دورًا مهمًا في صياغة مشروع قانون الاغتصاب الجديد، وزيادة الوعي به داخل المجتمعات في أنحاء ليبيريا.[٣٨] ومع ذلك، يمكن أن تسهم أيضًا هذه التغييرات، بعكس ما سبق، في ظهور تهديدات جديدة وإضعاف القدرة على التعامل مع حالات انعدام الأمن القائمة أو في الحدّ من الأدوار التقليدية عقب انتهاء النزاع.[٣٩]

وعلاوة على ما سبق، يندر وجود قوانين أو مؤسسات أو آليات ملائمة لحماية المرأة والفتاة من التهديدات الأمنية المتعددة، أو لا يتم استغلالها استغلالاً صحيحًا بما يحدّ من الملاذ المتاح لضمان حمايتهن. وغالبًا ما تكون قدرة مؤسسات الدولة ضعيفة جدًا، ففي حال وجود إرادة سياسية، ولا تتوافر سبل لتقديم الخدمات الأمنية والقضائية من حيث الجوانب الفنية والمالية والموارد البشرية. وفي نفس الوقت الذي تشكّل فيه تحديًا، من المهم تذكّر أن إصلاح القطاع الأمني الذي ينفّذ عقب النزاع، قد يمثل فرصة لدعم زيادة مستويات المساواة بين النوع الاجتماعي والشمولية داخل مؤسسات أو عمليات القطاع الأمني المعني.

وقد يصيب منظمات المجتمع المدني الانشقاق والوهن أثناء النزاع، ونتيجة لذلك لا يمكنها التوصل إلى الشرعية أو لا تكون لديها القدرة على القيام بمهامها الرقابية بفاعلية. وفي حالات أخرى، قد يزيد تعاون منظمات المجتمع المدني في فترة ما بعد النزاع حيث يعتبر فيها انعدام الأمن المستمر وإصلاح الجيش والشرطة من الاهتمامات الرئيسية للعديد من المنظمات بما يتيح لها فرصة التعاون والعمل مع بعضها البعض.

! النصائح والفرص المتاحة لإدماج المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي

- من المعروف أن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي يستخدم كاستراتيجية أثناء النزاع ويحتمل أن تظهر بعض الحالات في أعقابه. وستكون مراقبة كيفية تعامل القوات الأمنية مع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في عملها اليومي أمرًا ذو أهمية قصوى، وكذلك مراقبة أفراد الجيش والشرطة لضمان عدم تورطهم في ارتكاب هذه الجرائم.
- يتم العمل، متى كان ذلك ممكنًا، على إدخال التوصيات الخاصة بالنوع الاجتماعي الصادرة عن المشاورات على المستوى المحلي أو الوطني في شكل تأييد أوسع للمسائل الأمنية.
- تعزيز النقاش العام على المستوى الوطني والمجتمعي للتأكد من تواجد المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في قلب عمليات إعادة تشكيل وبناء قوات القطاع الأمني منذ بدايتها، وليست مجرد عناصر مكمّلة عندما تكون عمليات الإصلاح في مرحلة التأييد والمساندة.
- تحديد المؤسسات التقليدية وغير الرسمية التي تمكّن المرأة من ممارسة الضغط والتأثير في صانعي السياسة و/أو أفراد المجتمع، وكذلك السعي،كلما أمكن، لتعزيزها.
- العمل مع منظمات خارج نطاق القانون، والتي قد تضمن درجة من درجات الرقابة على تحقيق العدالة في السياقات التي تكون فيها مؤسسات الدولة غير قادرة على تقديم هذه الخدمات وخاصة لدعم حالات العنف ضد المرأة.
- إجراء تقييم خاص بالنوع الاجتماعي لعمليات إصلاح القطاع الأمني، ونشر النتائج والتوصيات بشكل واسع من خلال وسائل الإعلام لتصل إلى المسؤولين الحكوميين والجهات المانحة المستهدفة.

٥-٢ الدول في المرحلة الانتقالية والدول النامية

تمثل الدول في المرحلة الانتقالية والدول النامية مجموعة كبيرة من السياقات التي تختلف بشكل كبير فيما يتعلق بالقدرة الاجتماعية والاقتصادية والفنية وكذلك من حيث الموارد البشرية. كما أن عملية الانتقال إلى الديموقراطية هي عملية طويلة الأجل ولا يلزم فيها بالضرورة استفادة جميع الأفراد بشكل متساوي. وفي الوقت الذي يميل فيه النمو الاقتصادي نحو الارتفاع، يمكن أن تصبح عدم المساواة على المدى القصير أكثر وضوحًا، وقد تعاني المرأة بشكل خاص من تزايد انعدام الأمن متمثلاً في العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي أو الإتجار أو الاستغلال الجنسي.[٤٠]

وفي الدول في المرحلة الانتقالية والدول النامية على حد سواء، تصبح شركات الأمن الخاصة – وهي غير تابعة للدولة حتى وإن كانت تعمل في ظل تشريع أو بموجب موافقة البرلمان – قوى فاعلة مهمة في تقديم الخدمات الأمنية وبالتالي ينبغي أن تخضع لرقابة المجتمع المدني.

قد يكون لدى بعض الدول في المرحلة الانتقالية مجموعة كبيرة جدًا من الأفراد ذوي التعليم الجيد، مرشحين للانضمام للقوات المسلحة والشرطة ومؤسسات الدولة. وفي نفس الوقت، قد تفتقر هذه المؤسسات إلى الهياكل والإجراءات الإدارية التي تتميز بالديموقراطية والمساءلة والشفافية. ومن الناحية السياسية، تشمل التحديات التي تواجه رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني التقاليد الموروثة من النظام الاستبدادي والمعارضة البيروقراطية القوية للتغيير، وفي بعض الأحيان العلاقات المتوترة بين مؤسسات الدولة

ومنظمات المجتمع المدني. وتؤثر هذه الأوضاع بشكل مباشر على قدرة تلك المنظمات على رقابة مؤسسات القطاع الأمني وعلى إمكانية إقامة حوار بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية بشأن المخاوف الأمنية المشتركة.

ويبقى بناء قدرات منظمات المجتمع المدني التحدي الأكبر، خاصة في الدول النامية وكذلك في العديد من الدول في المرحلة الانتقالية. ومن الواضح بعد عدة عقود من مساعدة التنمية في أفريقيا، لا يزال النقص في الخبرة المحلية المستدامة أحد الهواجس، كما أنه أحد أسباب عدم تحقيق أهداف التنمية. وواجهت عمليات إصلاح القطاع الأمني التي تدعمها الجهات المانحة معارضة لصالح العمليات المملوكة محليًا. ويحتمل أن تعارض معظم الدول في المرحلة الانتقالية الضغوط الخارجية من أجل الإصلاح، حتى على الرغم من وجود عضوية الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو كحافز مهم للإصلاح في بعض هذه الدول. وفي هذين السياقين، قد يكون هناك تجاوز في عدد القوات المسلحة التي تقوم بمهام واسعة في أدوار الأمن الداخلي. وقد يكون لذلك عواقب كثيرة تتعلق بالأمن بالنسبة للمرأة والرجل وكذلك بالنسبة لاحتمالية التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة.

وكما هو الحال في سياقات ما بعد النزاع، قد تقوم القوى غير الحكومية في العديد من الدول النامية بتقديم الخدمات الأمنية والقضائية وتتداخل مع الأنظمة الرسمية في الدولة، وقد يشمل ذلك المحاكم العرفية والخدمات خارج نطاق القانون ووحدات الدفاع المحلية. وقد يكون لمنظمات المجتمع المدني العاملة على المستوى المحلي دورًا مهمًا في مراقبة تصرفاتها وتأييد طرق إدخالها في عمليات إصلاح القطاع الأمني الوطنية، وكذلك في برامج المساعدة الدولية. وبوجه خاص، ينبغي أن يكون هناك تأكيد على كيفية إدارة السلطة وكيفية تقديم الخدمات، وماهية الشرعية التي تسعى لاكتسابها من المرأة والرجل على حد سواء باعتبارها آليات لتسوية النزاعات لا تتسم بالعنف. وكل هذا يصبح ذا صلة حيث لا تستطيع الدول النامية تقديم الدعم المالي لعدد كبير من الأفراد القانونيين مثل المحامين ذوي التعليم الاحترافي. وإضافة على ذلك، فقد يقل تواجد الشرطة في بعض المناطق بسبب محدودية الموارد أو بسبب الانفلات الأمني المفرط.

! نصائح وفرص إدماج المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي

- الدعوة إلى وجود مساحة من المشاركة مع مؤسسات الدولة – في حال عدم وجودها بالفعل – لتوضيح حالات انعدام الأمن الشائعة مثل مكاتب اتصال المنظمات غير الحكومية (أنظر الاطار ١٤)، وللتأكد من تسليط الضوء على المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي ومشاركة المنظمات النسائية في عمل هذه المكاتب.
- على القوى الفاعلة الخارجية دعم بناء قدرات منظمات المجتمع المدني بما فيها المنظمات النسائية بدلاً من بناء مؤسسات القطاع الأمني فقط.
- على منظمات المجتمع المدني تحديد مدى قيام القوى غير الحكومية مثل الزعماء وشركات الأمن الخاصة بتقديم

الإطار رقم ١٤ مكاتب اتصال المنظمات غير الحكومية باعتبارها أحد نقاط الانطلاق الممكنة [٤١]

أنشأت العديد من الحكومات في شرق ووسط أوروبا ودول البلطيق مكاتب اتصال للمنظمات غير الحكومية وفقًا لنماذج مختلفة منها:

- في كرواتيا وتشيكيا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا: تنفّذ مهام هذه المكاتب من قبل وحدة تابعة للحكومة وجهّة استشارية ممثلة على نطاق واسع تعمل بناءً على مفهوم الشراكة وفقًا للقوانين والقرارات والمواثيق.
- في المجر ورومانيا: تراقب الجهات الحكومية التعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومة دون إشراك جهة استشارية.
- في استونيا ولاتفيا: تقوم الإدارات الحكومية القائمة بمهام الاتصال بين المنظمات غير الحكومية والحكومة إضافة إلى مسؤولياتها الأخرى التي تشمل الحكومة المحلية والإدارة الاقليمية.
- أما في ليتوانيا: فالإدارات الحكومية المتعددة هي المسؤولة عن التنسيق فيما بين المنظمات غير الحكومية في حدود السلطات المتاحة لها.

ينصبّ عمل مكاتب اتصال المنظمات غير الحكومة في الدول سالفة الذكر على تعزيز الروابط بين المجتمع المدني والحكومة ولم تنشأ هذه المكاتب تحديدًا بغرض التعامل مع القطاع الأمني أو المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي. لكنها مع ذلك يمكن أن تشكل نقاط انطلاق مهمة لمنظمات المجتمع المدني ليكون له وجهة نظر في هذا الشأن، كما يمكن أن تستخدم لدعوة كبار المسؤولين في الحكومة للتعامل مع المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي داخل سياسات وممارسات القطاع الأمني. وبناءً على الآليات القائمة، تمثل هذه المكاتب أحد الجوانب المهمة في تنمية القدرة على إدخال النوع الاجتماعي في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني حيث يمكن أن يكون إنشاء جهات جديدة استهلاكًا للوقت واستنزافًا للموارد.

الخدمات الأمنية والقضائية ومدى شرعيتها في القيام بذلك وجودة الخدمات المقدمة. كما يتعين جمع المعلومات باستخدام طرق متجاوبة مع النوع الاجتماعي.

- في حالة الضرورة والحاجة، تتم الدعوة لخفض عدد القوات المسلحة وتقديم النقاط الرئيسية المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي يمكن أن تثري النقاش بشأن الأمن في هذه العملية.

٥-٣ الدول المتقدمة

في الدول المتقدمة ذات الحكم الديمقراطي، هناك أيضًا أهمية في أن تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا رقابيًا، وخاصة فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، ويمكن القيام بذلك بالمشاركة في المناقشات بشأن ما يتعين إدخاله تحت راية الأمن القومي وكيفية تقديم الخدمات الأمنية والقضائية للرجل والمرأة وتعزيز التكافؤ بينهما داخل مؤسسات القطاع الأمني. وفي بعض الحالات، قد يكون من الملائم التأكيد على تأثيرات الإنفاق الزائد للجيش على القطاعات الأخرى مثل الصحة والتعليم بما يمثلانه من أهمية ضرورية لأمن الإنسان.

يحقق الإصرار على إدخال النوع الاجتماعي في استراتيجيات إعادة هيكلة القوات الأمنية أو الإصلاح المؤسسي أكثر من مجرد ضمان المساواة بين الرجل والمرأة في وضع وتنفيذ السياسات حيث يمكنه العمل بشكل جوهري على توسيع قاعدة الحوار بشأن تعريف الأمن القومي ليشمل بذلك الأصوات من خارج الحكومة و/أو مجلس الأمن القومي. تعتبر حالة الورقة البيضاء لتطوير الدفاع في جنوب أفريقيا والسياسات الأخرى المتعلقة بالأمن مثالاً يحتذى به في هذا الشأن حيث شارك ممثلو منظمات المجتمع المدني كشركاء ذوي أهمية كخبراء في مجال الدفاع والنوع الاجتماعي.

أنظر التقرير الخاص بصناعة سياسة الأمن القومي والنوع الاجتماعي

وبحسب من يرشح منظمات المجتمع المدني للتحدث باسمه، تحتل هذه الأخيرة موضعًا جيدًا بشكل خاص في إثراء المناقشات حول الأمن القومي وربطه بواقع الأفراد في حياتهم اليومية، وبالتالي تشكل قنوات مهمة للوصول إلى صانعي القرار. كما يمكنها توصيل أصوات مجموعات المرأة المهمشة والمستبعدة من مناقشات القطاع الأمني الرسمية. وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن الجهات المانحة في الدول المتقدمة تحتل موقع الصدارة في تقديم المشورة ونقل الخبرات الفنية إلى الدول التي تمر بعمليات إصلاح القطاع الأمني. كما تلعب دورًا أساسيًا وتتمتع بمسؤولية التأكد من دمج المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي لرقابة المجتمع المدني في برامجها. وكذلك فإن للمنظمات غير الحكومية دور في تقديم المساعدة في بناء قدرات الرقابة على القطاع الأمني والمساهمة في جدول أعمال الجهات المانحة المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني.

الإطار رقم ١٥ إصلاح القطاع الأمني في جنوب أفريقيا، تضمين أدوار النوع الاجتماعي في الانتقال من التفرقة العنصرية إلى الديموقراطية [٤٢]

تعتبر حالة انتقال جنوب أفريقيا نحو الديموقراطية مثالاً لكيفية تمكّن البيئة السياسية المؤاتية والتواصل/ التنظيم فيما بين النساء عبر المناخ السياسي وداخل القوات الأمنية من أن تصبح عملية تحول شاملة وموسعة في الدفاع. وشملت الدروس الرئيسية المستفادة من هذه العملية والتي أثرت بشكل مباشر على صناعة السياسة ما يلي:

١. ذهبت جنوب أفريقيا إلى ما هو أبعد من مجرد إصلاح لتحويل القطاع الأمني، وذلك باتخاذ خطوات لاستشارة الرأي العام حول دور القطاع الأمني ووضع الأمن الإنساني والتنمية في قلب عملها الأمني الوطني.

٢. اعتبرت المرأة مع اختلاف رؤيتها وقيمها من جميع الأجناس عنصرًا مركزيًا لصياغة الرؤية ووضع ملامح العملية التي بها أصبح أمن الأفراد من بين أولويات الدولة.

٣. قد تم تعبئة المرأة من مختلف التيارات السياسية للحصول على نسبة تمثيل بلغت ٥٠ بالمائة في المفاوضات التي صاغت انتخابات عام ١٩٩٤ و٢٨ بالمائة من مقاعد البرلمان، واستمرت المرأة في تشجيع العامة على المشاركة في صياغة السياسة وظلّت مؤيدة للأمن الإنساني.

٤. في داخل المؤسسة الأمنية، كان اعتراف متزايد بإسهامات المرأة التي تمثلت فيما يلي:

   ١. تقديم وجهة نظر مهمة في تخطيط وتنفيذ البرامج.

   ٢. تمتعها بتأثير إيجابي باعتبارها ضمن أفراد القوات الأمنية.

   ٣. تمتعها بدور حاسم في بناء السلام والأمن.

٥. سيظل تحوّل القطاع الأمني غير مكتمل الأركان إذا لم يتم تغيير الثقافة المؤسسية، ومن أهم مؤشرات التحول التغلب على التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي وكذلك التمييز العنصري.

! فرص ونصائح من أجل إدماج المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي

- الدعوة إلى توسيع قاعدة النقاش حول تعريف "الأمن القومي" وخاصة إدخال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.
- الحرص والاستعداد للعمل في حالة إعادة تعريف وتحديد السياسات – بما فيها سياسات الأمن القومي – ونشرها على العامة.
- المراقبة والربط مع الجهات المانحة للتأكد من دعمها المتجاوب في إصلاح القطاع الأمني مع النوع الاجتماعي، وأنه يشمل تأكيدًا على رقابة المجتمع المدني.
- تعزيز بناء قدرات منظمات المجتمع المدني بما فيها المنظمات النسائية وتقديم وسائل المساعدة الأخرى في السياقات الأخرى في البلاد التي ترغب في بناء قدرتها على الرقابة على القطاع الأمني.
- استغلال الآليات القائمة لطلب معلومات من القطاع الأمني للمساعدة في الرقابة الفعالة.

٦ التوصيات الرئيسية

للجهات المانحة والمنظمات الدولية والاقليمية:

١ **دعم إنشاء جهات تشاركية لمراقبة القطاع الأمني:** عند مساعدة أي عملية لإصلاح القطاع الأمني، فمن المهم التأكيد على مشاركة منظمات المجتمع المدني بما فيها المنظمات النسائية في جهات الرقابة على القطاع الأمني. وكذلك التأكيد على الملكية المحلية والآليات التشاركية لوضع السياسات والممارسات المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني.

٢ **دعم تقديم تدريب خاص بالمسائل الأمنية والنوع الاجتماعي إلى منظمات المجتمع المدني:** يعتبر هذا التدريب مهمًا كطريقة لتطوير المهارات الأساسية داخل هذه المنظمات بما يمكّنها من المشاركة بشكل أكثر فاعلية في الرقابة على القطاع الأمني وتعزيز شمولية وشرعية هذه الأنشطة؛ وكذلك التأكيد على تلقي العاملين بالجهات المانحة ومسؤولي صناعة القرار العاملين في السياسات المتعلقة بالأمن تدريبًا خاصًا بالنوع الاجتماعي.

لمنظمات المجتمع المدني:

٣ **العمل كخبير في القطاع الأمني:** التأكد من فهم الاحتياجات والأولويات الأمنية على المستوى المحلي والقومي والدولي لمجموعات متنوعة من الرجال والنساء والفتيات والصبيان وكذلك تطوير الخبرة في سياسات ومؤسسات وبرامج القطاع الأمني القومية بما في ذلك اللغة المستخدمة فيما بين القوى الفاعلة الأمنية.

٤ **الارتباط والتعاون مع الجهات الرقابية المحلية والاقليمية والدولية:** يمكن أن تدعو منظمات المجتمع المدني بما فيها المنظمات النسائية إشراك جهات مراقبة القطاع الأمني والمساعدة في وضع المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي على جدول الأعمال.

٥ التعاون مع المنظمات النسائية: يمكن لمنظمات المجتمع المدني تعزيز الرقابة على القطاع الأمني من خلال الشراكة مع المنظمات النسائية المحلية والاقليمية والدولية.

٦ **الدعوة إلى وضع سياسات وبرامج متجاوبة مع النوع الاجتماعي:** يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورًا فعالاً – من خلال حملات التأييد أو الضغط – في طلب تبني سياسات وممارسات تعمل على زيادة مشاركة المرأة على جميع مستويات الوظائف والمناصب وتعزيز إدماج النوع الاجتماعي والحدّ من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

٧ **زيادة وعي العامة بشأن النوع الاجتماعي والمسائل المتعلقة بالأمن:** يمكن أن تركز حملات التوعية بما فيها العمل مع وسائل الإعلام موضوعات مثل القضاء على الأنماط التقليدية بشأن النوع وتشجيع توظيف المرأة في صفوف القوات الأمنية والوصول إلى القضاء وآليات إبلاغ الشرطة عن حالات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

٨ **إجراء مراجعة خاصة بالنوع الاجتماعي لمؤسسات القطاع الأمني أو عمليات الإصلاح:** يمكن لمنظمات المجتمع المدني مساءلة القطاع الأمني عن إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي بإجراء عمليات مراجعة وتقييم.

٩ **توثيق العنف ضد المرأة والرجل والفتاة والصبي:** يمكن أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دورًا حاسمًا في الرقابة على القطاع الأمني من خلال إجراء أبحاث على أساس العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وتوثيق حالات العنف على يد أفراد القطاع الأمني، والتي يمكن استخدامها فيما بعد في أنشطة زيادة الوعي والتأييد.

١٠ **مراقبة موازنات الدفاع والأمن:** يمكن أن يساعد إجراء تقييم لموازنة النوع الاجتماعي داخل بنود موازنات إصلاح الأمن والدفاع ومعدلات الإنفاق والمشتريات على المستوى المحلي أو المؤسسي في تعزيز الشفافية والمساءلة.

١١ **إنشاء شبكات لمنظمات المجتمع المدني:** يمكن أن يؤدي التعاون الرسمي مع منظمات المجتمع المدني الأخرى بما فيها المنظمات النسائية إلى إنشاء أرضية مشتركة بشأن المسائل المتعلقة بالرقابة على القطاع الأمني وتعزيز مبادرات زيادة الوعي والتأييد.

١٢ **إرساء وتعزيز التعاون فيما بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الأمني:** الجمع بين المرأة والرجل ممن لديهم الرغبة في العمل في المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي من القوات المسلحة والشرطة والمؤسسات الأمنية الأخرى وكذلك منظمات المجتمع المدني، ووضع جدول أعمال واستراتيجية مشتركة لضمان وجود طريقة نشطة لإدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتقديم تدريب خاص بالنوع لأفراد القطاع الأمني.

١٣ إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي: يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تزيد من قدرتها على الرقابة المتجاوبة مع النوع الاجتماعي وتوفير بيئة عمل غير تمييزية عبر تنظيم تدريب داخلي خاص بالنوع الاجتماعي، وذلك بتبني سياسات خاصة بالتحرش الجنسي أو قواعد السلوك ووضع معايير لضمان توازن النوع الاجتماعي بين أعضاء فرق العمل.

٧ مصادر إضافية

مواقع الكترونية مفيدة

International Alert – http://www.international-alert.org

Topic Guide: Civil Society and Security, Global Facilitation Network for Security Sector Reform - http://www.ssrnetwork.net/topic_guides/civil_soci.php

UNIFEM Portal on Women, Peace and Security http://www.womenwarpeace.org

WILPF PeaceWomen - http://www.peacewomen.org

إرشادات عملية وكتيبات

Amnesty International, *Monitoring and Reporting Human Rights Abuses in Africa: A Handbook for Community Activists* (Amnesty International. Amsterdam), 2002. http://www.protectionline.org/IMG/pdf/spa_handbook.pdf

Amnesty International, *Understanding Policing: A Resource for Human Rights Activists* (Amnesty International: Amsterdam), 2006. http://www.amnesty.nl/bibliotheek_vervolg/police_and_human_rights#artikel11338

Bauer, J and Hélie, A., *Documenting Women's Rights Violations by Non-State Actors: Activist Strategies from Muslim Communities* (Rights & Democracy and Women Lving under Muslim Laws: Montréal and London), 2006. http://www.peacewomen.org/resources/Human_Rights/nonstateactors_violations.pdf

Caparini, Cole and Kinzelbach, eds., *Public Oversight of the Security Sector: A Handbook for CSOs on Democratic Security Governance* (Renesans: Bratislava), forthcoming July 2008.

International Alert and Women Waging Peace, *Inclusive Security, Sustainable Peace: A Toolkit for Advocacy and Action* (International Alert: London), 2004. http://www.internationalalert.org/our_work/themes/gender_5.php

Organisation for Economic Co-Operation and Development - Development Assistance Committee, *OECD DAC Handbook on Security System Reform: Supporting Security and Justice* (OECD: Paris), 2007. https://www.oecd.org/dataoecd/43/25/38406485.pdf

UN Department of Peacekeeping Operations, *Gender Resource Package for Peacekeeping Operations* (UN DPKO: New York), 2004. http://pbpu.unlb.org/pbpu/genderpack.aspx

Valasek, K. with Nelson, K., *Securing Equality, Engendering Peace: A Guide to Policy and Planning on Women, Peace and Security* (INSTRAW: Santo Domingo), 2006. http://www.uninstraw.org/en/docs/1325/1325-Guide-ENG.pdf

المقالات والتقارير علي شبكة الانترنت

Anderlini, S.N., '*Negotiating the Transition to Democracy and Reforming the Security Sector: The Vital contributions of South African Women*' (Hunt Alternatives Fund: Washington DC), 2004. http://www.huntalternatives.org/download/9_negotiating_the_transition_to_democracy_and_reforming_the_security_sector_the_vital_contributions_of_south_african_women.pdf

Ball, N., 'Civil Society, Good Governance and the Security Sector', *Civil Society and the Security Sector, Concepts and Practices in New Democracies,* eds. Caparini, M., Fluri, P. and Molnar, F. (DCAF: Geneva), 2006. http://se2.isn.ch/serviceengine/FileContent?serviceID=21&fileid=3744D03E-599F-815E-8316-872CD10E1ECF&lng=en

Caparini, M., *Civil Society and Democratic Oversight of the Security Sector: A Preliminary Investigation*, Working paper No. 132 (DCAF: Geneva), 2004. http://www.dcaf.ch/civsoc/proj_governance.pdf

Caparini, M., Fluri, P. and Molnar, F. eds., *Civil Society and the Security Sector, Concepts and Practices in New Democracies* (DCAF: Geneva), 2006. http://www.dcaf.ch/publications/epublications/CivSoc/bm_caparini_civsoc.cfmNathan,L., Local Ownership of Security Sector

Nathan,L., *Local Ownership of Security Sector Reform: A Guide for Donors*, (Crisis States Research Centre: London), 2007. http://www.crisisstates.com/download/others/SSRReformNathan2007.pdf

Valasek, K., 'Gender and Democratic Security Governance', *Public Oversight of the Security Sector: A Handbook for CSOs on Democratic Security Governance*, eds. Caparini, Cole and Kinzelbach, (Renesans: Bratislava), forthcoming July 2008.

Nicolien Wassenaar, *Incorporating gender into your NGO*. Networklearning.org, 2006. http://www.networklearning.org/download/gender.pdf

التذييل

١ Ball, N., 'Civil Society, Good Governance and the Security Sector', *Civil Society and the Security Sector, Concepts and Practices in New Democracies*, eds. Caparini, M., Fluri, P, and Molnar F. (DCAF: Geneva), 2006.

٢ Adapted from Jones, S. and Williams, G., 'A Common Language for Managing Official Development Assistance: A Glossary of ODA Terms' (Oxford Policy Management: Oxford), 2002.

٣ Marina Caparini, *Civil Society and Democratic Oversight of the Security Sector:* A Preliminary Investigation, Working paper No. 132 (Geneva: DCAF, 2004) pp.7-8.

٤ Caparini, Cole and Kinzelbach, *Public Oversight of the Security Sector: A Handbook for CSOs on Democratic Security Governance* (Renesans: Bratislava), forthcoming.

٥ OECD, *OECD DAC Handbook on Security System Reform, Supporting Security and Justice*, (OECD: Paris), 2007 pp.20-21. Also: Hänggi, H., 'Making Sense of Security Sector Governance', *Challenges of Security Sector Governance*, eds. Hänggi, H. and. Winkler, T.H. (DCAF: Geneva), 2003.

٦ Nathan, L., 'Local Ownership of Security Sector Reform: A Guide for Donors', paper commissioned by the Security Sector Reform Strategy of the UK Government's Conflict Prevention Pool (Crisis States Research Centre: London), 2007.

٧ UN Economic and Social Council, Report of the Secretary-General, *Coordination of the Policies and Activities of the Specialized Agencies and Other Bodies of the United Nations System: Mainstreaming the Gender Perspective into all Policies and Programmes in the United Nations System,* 12 June 1997.

٨ OECD, p.224.

٩ Nathan, p.6.

١٠ OECD; DFID, *Understanding and Supporting Security Sector Reform* (DFID, n.d.:London).

١١ For detailed analysis of local ownership of SSR, see Nathan.

١٢ Farr. V., 'Voices from the Margins: A Response to "Security Sector Reform in Developing and Transitional Countries', *Security Sector Reform: Potentials and Challenges for Conflict Transformation*, Berghof Handbook Dialogue Series, no. 2, eds. McCartney, C., Fischer, M. and Wils, O. (Berghof Research Centre for Contructive Conflict Management: Berlin), 2004.

١٣ Caparini, p.58.

١٤ 'Fem'LINKpacific: Media Initiatives for Women', femTALK E'News. 11/2003. http://www.peacewomen.org/news/Fiji/Nov03/femTALKenews.html.

١٥ For more information on LICADHO's work see http://www.licadho.org/reports.php#r-112

١٦ Taken from "Gender Checklist for Liberia" http://www.peacewomen.org/resources/1325/LiberiaGenderChecklist.html.

١٧ For more information on developing gender-sensitive indicators: Moser, A., 'Gender and Indicators: Overview Report' (BRIDGE/IDS: Sussex), 2007. http://www.bridge.ids.ac.uk/reports/IndicatorsORfinal.pdf.

١٨ Adapted from: 'Framework for the integration of women in APEC'. http://www.gender.go.jp/english/apec/frame_work/b.html

١٩ Moser, C., 'An Introduction to Gender Audit Methodology: Its design and implementation in DFID Malawi' (Overseas Development Institute: London), 2005.

٢٠ Hofbauer Balmori, H., *Gender and Budgets: Overview Report*, BRIDGE Cutting Edge Pack (Institute of Development Studies: Brighton), 2003, pp.17-20.

٢١ Taken from: 'The White Ribbon Campaign'. http://www.whiteribbon.ca/about_us/.

٢٢ Adapted from: Until The Violence Stops (UTVS), Advocacy Toolkit, 18-19 April 2005, pp.12-13.

٢٣ 'Participation and Access of Women to the Media and their Impact on and Use as an Instrument for the Advancement and Empowerment of Women', Online Discussion (Division for the Advancement of Women: New York), 2002. http://www.un.org/womenwatch/daw/egm/media2002/online.html.

٢٤ Williams, T., 'Gender for Journalists', Online Training Toolkit. http://www.cpu.org.uk/cputoolkits/gender_reporting/gender_tools_senstive_language.html.

٢٥ Cited from: Albrecht, P., 'Advocacy', *Public Oversight of the Security Sector: A Handbook for CSOs on Democratic Security Governance,* eds. Caparini, M., Cole and Kinzelbach (Renesans: Bratislava), forthcoming July 2008.

٢٦ Cited from: Valasek, K., ch. 13, 'Gender and Democratic Security Governance', in Caparini, Cole, Kinzelbach, *Public Oversight of the Security Sector: A Handbook for CSOs on Democratic Security Governance* (Renesans: Bratislava), forthcoming July 2008.

٢٧ Valasek.

٢٨ Members of GAPS include: International Alert; Womankind Worldwide; UNIFEM UK; UNA-UK; Women's International League for Peace and Freedom; the International Rescue Committee; Serene Communications Limited; Widows for Peace through Democracy; Northern Ireland Women's European Platform; Shevolution, Eyecatcher Associates and Project Parity; and a number of independent consultants focusing on related issues.

٢٩ OSCE ODIHR, UN-INSTRAW and DCAF, "How to make gender training for security personnel more effective: Top 10 conclusions of an expert-group discussion". http://www.uninstraw. org/en/docs/SSR/GenderTraining_Ediscussion_Top10R ecommendations_250607.pdf

٣٠ Adapted from 'What the Union of the Committees of Soldiers Mothers of Russia (name before 1998: the Committee of Soldiers Mothers of Russia) did for the first time in Russia'. http://www.ucsmr.ru/english/ucsmr/history.htm.

٣١ 'Building a New Iraq: Women's Role in Reconstruction', (Woodrow Wilson Centre/Women Waging Peace), 2003. http://www.huntalternatives.org/download/20_building_a_new_iraq_women_s_role_in_reconstruction.pdf.

٣٢ Women in Peacebuilding Programme. http://www.wanep.org/programs/wipnet.html.

٣٣ Valasek, K., 'Gender and Democratic Security Governance', *Public Oversight of the Security Sector: A Handbook for CSOs on Democratic Security Governance*, eds. Caparini, M., Cole and Kinzelbach (Renesans: Bratislava), forthcoming July 2008.

٣٤ Barnes, K., *An assessment of Response Mechanisms to Sexual Exploitation and Abuse in Bo and Kenema* (UNICEF-Sierra Leone), unpublished report (2005).

٣٥ Conaway, C.P. and Sen, A., *Beyond Conflict Prevention: How Women Prevent Violence and Build Sustainable Peace* (Global Action to Prevent War/WILPF), 2005, pp.41-42.

٣٦ Many tools exist that provide guidance on how to embark on gender mainstreaming within organisations. E.G. see Wassenaar, N., *Incorporating Gender into your NGO*, Networklearning.org, 2006. http://www.networklearning.org/download/gender.pdf.

٣٧ Oxfam, 'Oxfam's Policy on Gender Equality', 2003. http://www.oxfam.org.nz/imgs/whatwedo/gender/gender_policy2003.pdf.

٣٨ For more information: International Crisis Group, *Liberia*: *Resurrecting the Justice System,* Africa Report no.107, 6 April 2006, esp. pp. 13-16. http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4061.

٣٩ Barth, E.F., *Peace as Disappointment*: *The Reintegration of Female Soldiers in Post-Conflict Societies: A Comparative Study from Africa*, (International Peace Research Institute Norway: PRIO), 2002. http://www.peacewomen.org/resources/DDR/AfricaBarth.html.

٤٠ Vlachova, M. and Biason, L., 'Violence Against Women as a Challenge For Security Sector Governance', *Challenges of Security Sector Governance*, eds. Hanggi. H. and Winkler, T.H., (DCAF: Munster), 2003, p.6.

٤١ Gerasimova, M., 'The Liaison Office as a Tool for Successful NGO-Government Cooperation: An Overview of the Central and Eastern European and Baltic Countries' Experiences', *The International Journal of Not-for-profit Law*, vol. 7, Issue 3, (2005). http://www.icnl.org/knowledge/ijnl/vol7iss3/special_1.htm.

٤٢ Anderlini, S.N., *Negotiating the Transition to Democracy and Reforming the Security Sector: The Vital contributions of South African Women*, (Hunt Alternatives Fund: Washington DC), 2004.